مقدمة

التقرير السنوى للأمين العام

عن

اعمـال المنظمـة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ـ ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والعشرون

الملحق رقم ١ ألف (A/6701/Add.1)

الامـم المتحدة

Digitized by UNOG Library

مقدمة

التقرير السنوى للأمين العام
عن
اعمـال المنظمـة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ـ ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والعشرون
الملحق رقم ١ ألف (A/6701/Add.1)

الامـــم المتحـــدة
نيويورك ، ١٩٦٨

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتألـف رموز وثائـق الامـم المتحدة من حروف وارقـام .
ويعني ايـراد احد هـذه الرمـوز الاحالة الى احـدى
وثائق الامـم المتحـــــدة

Digitized by UNOG Library

المقدمـــة

اولا

عموميـــــات

١ — لا يقتصر الامر في الحالة السياسية الدولية على انها لم تتحسن في الفترة المستعرضـة ، بل الواقع انها تدهورت فعلا تدهورا ملموسا . لقد ذكرت ، منذ آونة وجيزة فحسب ، كيـف ان الحرب في فيتنام ظلت تشتد تدريجيا خلال فترة السنتين ونصف الماضية ، واشرت الى التزايد الهائل في عدد الرجال ومقدار العتاد الحربي المستخدم في القتال الفعلي ، والى التصاعد المستمر في وحشية تلك الحرب ، والى الازدياد المفزع في عدد ضحايا الاطراف المشتركين في ذلك القتال جميعا . ثم جاء اندلاع نيران الصراع في الشرق الاوسط في شهر حزيران (يونيه) من العام الحالي ، وهو اندلاع كان مفاجئا ولو انه لا يدعو الى الدهشة ، فأدى الى تدهور جديد في الوضع الدولي . ولئن كانت الحرب في الشرق الاوسط قد اتجهت الى حجب الحالة القائمة في قبرص عن الانظار ، فان تلك الحالة لم يطرأ عليها كبير تحسن خلال هذه الفترة .

٢ — وسوف اتناول هذه المسائل بالمزيد من التفصيل الى حد ما في فروع تالية من هذه المقدمة . وحسبي هنا ان اذكر ان التقدم الذي احرز في ميادين النشاط الاخرى مثل نزع السلاح ، والفضاء الخارجي ، والانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وانهاء الاستعمار ، وحقوق الانسان ، كان محدودا .

٣ — ان الشعور بخيبة الامل الذي اشرت اليه في مقدمة تقريري السنوي للعام الماضي حيال المشاكل القديمة العهد ، مثل الحالة في افريقيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية الغربية وروديسيا الجنوبية ، مازال قائما رغم اتخاذ كل من الجمعية العامة ، بشأن افريقيا الجنوبية الغربية ، ومجلس الامن ، بشأن روديسيا الجنوبية ، بعض الخطوات المحددة التي قد تساعد على مر الزمن على تحسين الحالة .

٤ — وفيما يتعلق بمنطقة واحدة من المناطق التي تعنى بأمرها الامم المتحدة ، هي ايريان الغربية ، يسرني ان افيد الجمعية العامة ان الحكومة الاندونيسية اكدت لي انها ستفي وفاء تاما بالمسئوليات التي مازالت تقع على عاتقها بموجب الاتفاق الموقع في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٦٢ بين جمهورية اندونيسيا ومملكة هولندا . ولسوف يتم فعل تقرير المصير في ايريان الغربية في عام ١٩٦٩ في موعد يحدد في الوقت المناسب ؛ وحسبما يقضي به الاتفاق ، سأقوم ، قبل موعد

Digitized by UNOG Library

هذه الاستشارة بعام واحد ، بتعيين ممثل للامم المتحدة " لاسداء المشورة بشأن الترتيبات التي يتعين على اندونيسيا القيام بها تحقيقا لفعل الاختيار الحر ، وللمساعدة في اتخاذ هذه الترتيبات والاسهام فيها " .

٥ — كما اود ان انهي الى الجمعية العامة انه على اثر قيام حكومة اندونيسيا في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ باعلان رغبتها في استئناف الاشتراك في صندوق الامم المتحدة لانماء ايريان الغربية، عاد الصندوق الى مباشرة عمله ، واضطلع مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي بالمسئولية الكاملة عن ادارته .

٦ — اما فيما يتعلق بالمنظمة نفسها ، فأجد لزاما علي ان اقرر آسفا مرة اخرى ان المصاعب المالية التي تكتنف المنظمة ليست اقرب الى الحل مما كانت عليه في الماضي . فان اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم لم تتمكن ، رغم انها بذلت قصاراها ، من وضع وصياغة القواعد والمبادىء التوجيهية اللازمة لتأمين حسن سير عمليات صيانة السلم المقبلة . وكانت المسألة موضع بحث مستفيض في الجمعية العامة خلال دورتها العادية الاخيرة ، وقد عرضت افكار واقتراحات عديدة للخروج من المأزق الحالي . وقد عمدت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، التي دعتها الجمعية العامة الى مواصلة عملها ، الى انشاء فريقين عاملين ، احدهما لدراسة شتى اساليب تمويل عمليات صيانة السلم ، والآخر لدراسة المسائل المتصلة بما قد تقدمه الدول الاعضاء باختيارها من التسهيلات والخدمات والافراد لعمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة . وقد عقدت اللجنة وفريقاها العاملان عددا من الاجتماعات دون الوصول الى مقررات مقبولة بصفة عامة . وهذا من دواعي اسفي العميق ، لا سيما وان الحوادث الاخيرة اظهرت بكل جلاء الحاجة الى الاتفاق على المبادىء التوجيهية الاساسية لتسيير عمليات صيانة السلم ، واني اعرب عن املي في ان تنال هذه المشكلة ما هي جديرة به من الاهتمام العاجل . كما اجدني مضطرا الى ان انهي الى الجمعية العامة انه بالرغم من الاتفاق الاجماعي الذي تم الوصول اليه منذ عامين بشأن تذليل المصاعب المالية عن طريق تبرعات تقدمها الدول الاعضاء ، فان هذه التبرعات لم ترد ، ولا تزال المصاعب المالية التي تكتنف المنظمة باقية . واني اناشد مرة اخرى جميع الحكومات الاعضاء ، وخاصة تلك التي قررت من حيث المبدأ تقديم التبرعات ، ان تفعل ذلك في موعد قريب ، برهانا على ثقتها بالامم المتحدة ورمزا لاهتمامها الدائم بتحقيق الفعالية لأعمال المنظمة وكفالة استقرارها المالي .

ثانيا

نزع السلاح

٧ — رغم الحالة الدولية المنذرة بالخطر ، بل وربما بسبب هذه الحالة الى حد ما ، اتسمت السنة المنصرمة بازدياد النشاط في ميدان نزع السلاح وباحراز شيء من التقدم الهام فيه . وقد

Digitized by UNOG Library

ظل مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح ، وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها العادية والعشرين ، في حالة انعقاد مستمر تقريبا لمعالجة المهام الموكولة اليه ، وركز جهوده في الوصول الى اتفاق على عقد معاهدة بشأن عدم انتشار الاسلحة النووية ؛ كما انصرفت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول غير الحائزة للاسلحة النووية الى بحث الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر ؛ وساعد فريق من الخبراء الاستشاريين المعينين من الامين العام على اعداد تقرير عن آثار الاسلحة النووية والنتائج المترتبة عليها .

٨ — وفي شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ ، جرى توقيع معاهدة المبادىء المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى . وتنص المادة الرابعة من هذه المعاهدة على تأمين خلو الفضاء الخارجي والاجرام السماوية من الاسلحة النووية واسلحة التدمير الشامل الاخرى ، كما تحظر انشاء القواعد والمنشآت والتحصينات العسكرية وتجريب اى نوع من الاسلحة واجراء اية مناورات عسكرية في الاجرام السماوية .

٩ — وتمثل معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، التي جرى توقيعها في شباط (فبراير) في مدينة مكسيكو ، خطوة هامة في طريق نزع السلاح . فهي تنص ، لأول مرة في التاريخ ، على انشاء منطقة لانووية في جزء مأهول من العالم . وهي اول معاهدة في ميدان نزع السلاح تنشيء نظاما فعالا للمراقبة تتولاه هيئة اشراف دائمة . ويرمي نظام الضمانات الذي انشأته المعاهدة في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى تأمين عدم تحويل استخدام الطاقة الذرية من الاغراض السلمية الى الاغراض العسكرية ، كما انها نصت ، منعا لوقوع الانتهاكات ، على نظام للتفتيش الخاص عند الظن في القيام بنشاطات سرية تخرج عن نطاق نظام ضمانات الوكالة . ان هذه المعاهدة ، التي نبتت فكرتها في دول امريكا اللاتينية ، والتي اضطلعت هذه الدول بكل المفاوضات اللازمة لعقدها ، معاهدة لا تقتصر اهميتها على امريكا اللاتينية وحدها ، وذلك لأنها قد تتخذ مثالا يحتذى وتكون حافزا للتقدم في اتخاذ تدابير اخرى لنزع السلاح ذات مدلول عالمي واقليمي على السواء .

١٠ — كذلك فان هاتين المعاهدتين ستسهمان مساهمة كبيرة ، عند نفاذهما ، في منع انتشار الاسلحة النووية في عالمنا وفي الهيدولة دون انتقالها الى مناطق جديدة من كوكبنا ، وستساعد بذلك على حصر مشكلة انتشار الاسلحة النووية وتقليص ابعادها .

١١ — وظلت مسألة منع الانتشار تحتل مكان الصدارة في المباحثات الدولية التي دارت بشأن نزع السلاح خلال السنة المنصرمة . وقد اضطلعت الدول النووية الرئيسية وحليفاتها بمفاوضات مركزة داخل اللجنة الثمانعشرية وخارجها على السواء ، وذلك في مسعى رئيسي منها للوصول الى نص متفق عليه لمعاهدة في هذا الشأن ، واحرزت تقدما اكيدا في هذا السبيل .

Digitized by UNOG Library

١٢ — ولقد كان تقدم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، في ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٦٧، بمشروعين متطابقي النص لمعاهدة بشأن عدم الانتشار، حدثا عظيم المغزى تكللت به سنوات من الجهود الدائبة لتضييق شقة الخلافات القائمة بينهما في هذا الشأن وازالتها . الا ان عدم وصولهما الى اتفاق بشأن المادة المتعلقة بالضمانات يقلل بعض الشيء من اهمية النجاح الذي احرزه البلدان في الاتفاق على الاحكام الرئيسية للمعاهدة . ومع ذلك فاني واثق من ان ادراكهما ان اتفاقهما امر له ضرورته القصوى اذا اريد للمعاهدة ان تعقد، سيحدو بهما الى تذليل الخلافات التي تفصل بينهما .

١٣ — ونجد ان البلدان اللانووية الاعضاء في اللجنة الثمانعشرية، المنحازة منها وغير المنحازة، قد اثارت عن حق عددا من المسائل الجدية بشأن احكام معاهدة بشأن عدم الانتشار وآثارها ؛ فهذه البلدان تريد ان تؤدي المعاهدة الى تشجيع، لا تقييد، الانتفاع الى الحد الاقصى بالتطبيقات السلمية للطاقة الذرية، بما فيها التفجيرات السلمية للاجهزة النووية عندما يصبح ذلك ممكنا من الناحيتين التقنية والاقتصادية ؛ وهي ترغب في ان يصار الى تجنب اي تمييز فيما يتعلق باستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية او في ادارة اي نظام للضمانات والضوابط؛ كما انها ترغب في ان يكفل جعل المعاهدة بداية حقيقية في سبيل خفض الاسلحة النووية وازالتها من قبل الدول النووية واقامتها لتوازن مقبول للمسئوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول النووية واللانووية . والاهم من ذلك كله ان هذه البلدان، وعلى الاخص منها البلدان غير المنحازة التي لا تحميها " المظلة النووية " لأية دولة نووية ، تريد ان تعرف كيف يمكن ضمان امنها اذا تخلت عن حق اقتناء الاسلحة النووية لتكون رادعا ضد اي اعتداء عليها ، سواء كان بالاسلحة النووية او بالاسلحة التقليدية . ولقد بحثت هذه النواحي وغيرها من نواحي مسألة عدم الانتشار بحثا مفصلا في اللجنة الثمانعشرية . وسعت الدول النووية، من جانبها ، الى ان تطمئن الدول اللانووية في جميع هذه المسائل ، وهي مسائل ستحظى بالطبع بكل اهتمام في الجمعية العامة .

١٤ — ورغم استمرار اختلاف الآراء، فان الجو في اللجنة الثمانعشرية لا يزال حسنا والعلاقات بين اعضائها لا تزال طيبة . واعضاء اللجنة اجمالا متفائلون في حذر بقرب الوصول الى اتفاق على معاهدة . واني على اقتناع بأن منع انتشار الاسلحة النووية لا يمكن ان يتحقق الا بمعاهدة ، اذ لا يمكن لاي تدبير آخر ان يبقى فعالا لمدة طويلة . وانا اعتبر النجاح في عقد معاهدة بشأن عدم انتشار الاسلحة النووية خطوة اولى لاغناء عنها في سبيل احراز المزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح . والواقع ان من العسير تصور الوصول الى اي اتفاق في المستقبل القريب على اي تدبير آخر من تدابير نزع السلاح اذا تعذر الاتفاق على معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية .

١٥ — وقد تجلى انشغال البلدان اللانووية بأمر كفالة امنها ، في اطار انتشار الاسلحة النووية او عدم انتشارها على السواء ، في اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٥٣ باء (الدورة ٢١) ، الذي نص على عقد مؤتمر للدول غير الحائزة للاسلحة النووية في موعد لا يتجاوز شهر تموز (يوليه) ١٩٦٨ ، وتقوم

Digitized by UNOG Library

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بالنظر الايجابي في نطاق المؤتمر وفي مسألة اشراك الدول النووية في عمله . وتتناول البنود الرئيسية في جدول اعمال المؤتمر ما يلي : (١) طرق ضمان امن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ؛ (٢) الآثار المترتبة على اقتناء الدول غير الحائزة للاسلحة النووية لهذه الاسلحة ؛ (٣) منع انتشار الاسلحة النووية عن طريق التعاون بين الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ؛ (٤) برامج لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . ان هذه كلها مشاكل ذات اهمية قصوى يؤدي النجاح في حلها الى تمهيد السبيل لوقف سباق التسلح النووي وتهيئة الاحوال التي تكفل صيانة السلم والامن .

١٦ — كذلك تحظى مسألة منع نشر الاسلحة التقليدية **بعناية متزايدة** . فلقد ظلت مشكلة تحديد الاسلحة التقليدية وخفضها وضبطها ، طوال سنوات كثيرة ، موضع اهتمام من الامم المتحدة ومؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح يتفاوت شدة من حين الى آخر . ثم احتلت هذه المشكلة مكان الصدارة مرة اخرى بسبب الصراع العسكري الاخير في الشرق الاوسط ، كما ان المناقشات التي دارت في الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية الطارئة الخامسة وفي اللجنة الثمانعشرية اثارت اهتماما مجددا بمختلف نواحي هذه المسألة ؛ فان من الجلي ان هناك اسبابا سياسية واقتصادية فضلا عن اسباب عسكرية تجعل من المستصوب الابقاء على توازن الاسلحة التقليدية ، التي تحتفظ بها الدول المتخاصمة بقصد الردع ، في ادنى مستوى ممكن .

١٧ — ومازالت مسألة حظر التجارب الشامل من المواضيع الرئيسية التي تنظرها اللجنة الثمانعشرية . وقد واصلت فرنسا وجمهورية الصين الشعبية اجراء تجارب الاسلحة النووية في الجو ، ويبدو انهما في سبيل الوصول الى المرحلة الحرارية النووية . كما يبدو ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد عجلا بمعدل التجارب الجوفية . اما الدول اللانووية ، ولا سيما منها الدول غير المنحازة ، فقد واصلت المطالبة بوقف جميع التجارب في جميع البيئات ، ولكن دون ان يكون لمطالبتها جدوى حتى الآن . اذ ان البلدين اللذين يجريان التجارب في الجو مصممان ، فيما يبدو ، على تحسين قدرتهما النووية وذخائرهما من الاسلحة النووية . كما ان البلدين اللذين يجريان التجارب الجوفية لا يزالان على اختلافهما بشأن مسألة ضرورة التفتيش الموضعي رغم التحسينات الحاصلة في اجهزة وتقنيات كشف الظواهر الاهتزازية وتعيينها . ويخشى البعض من ان يكون البلدان راغبين في مواصلة التجارب الجوفية سعيا الى انتاج قذائف هجومية ودفاعية جديدة محسنة .

١٨ — ولقد كانت ضآلة النجاح المحرز في ضبط سباق التسلح وخفض الاسلحة النووية وازالتها والسير نحو نزع السلاح العام الكامل سببا في تزايد الاحساس بالقلق والانزعاج ازاء سباق التسلح النووي وسباق التسلح التقليدي معا . واني اعتقد اننا بلغنا مرحلة دقيقة يعيق بنافيها خطر انتشار الاسلحة النووية كلما اكتسب عدد اكبر فأكبر من البلدان للمعارف التقنية التي تمكنها من صنع الاسلحة النووية واصبح في استطاعتها الحصول على البلوتونيوم كناتج عرضي من مفاعلات

Digitized by UNOG Library

الطاقة النووية . ان انتشار الاسلحة النووية الى بلدان جديدة امر يهدد بخطر هائل ، ذلك انه يزيد الاحتمالات الرياضية لنشوب الحرب النووية اما بالصدفة ، او نتيجة لخطأ في التقدير ، او عن عمد وقصد . وهنالك في الوقت نفسه خطر بالغ في دفع سباق التسلح النووى الى مستويات تفوق الخيال ، وذلك بالدخول في سباق جديد لانتاج القذائف المضادة للقذائف ، والقذائف المضادة للقذائف المضادة للقذائف ، وكل تلك المجموعة الجديدة من الاسلحة والاسلحة المضادة التي ترتبط بفكرة الدفاع المبني على القذائف الموجهة واستحداث وسائل احباط هذا الدفاع . ان خوض جولة جديدة في سباق تسلح نووى لا يقف عند حد قد يؤدى الى الاخلال بالتوازن الدقيق الذى يقوم عليه الاستقرار العالمي بين الدولتين النوويتين المملاقتين الرئيسيتين ، وقد يثير مخاوف وتوترات جديدة تبطل اثر التقدم المحرز نحو انفراج التوتر ونزع السلاح ، وهو تقدم مشجع على ضآلته . ولئن كان من الصحيح ان خطر الحرب النووية هو الخطر الرئيسي الذى يتهدد الانسانية ، فان سباق التسلح في ميدان الاسلحة التقليدية وقيام الدول الكبيرة بتزويد الدول الصغيرة بهذه الاسلحة امر يغلق كذلك اخطارا وتوترات يمكن ان تفضي الى صراعات محلية او اقليمية . ومن السهولة بمكان ان تتورط الدول النووية في مثل هذه الصراعات ، بكل مايصاحب ذلك من اخطار نشوب حرب نووية عالمية .

١٦ — وقد اشرت في مقدمة تقريرى السنوى الاخير الى فائدة الاضطلاع بدراسة شاملة لعواقب اختراع الاسلحة النووية . ومن دواعي ارتياحي البالغ ان الجمعية العامة اخذت بهذا الاقتراح في دورتها الاخيرة ، فخولت لي ان اعد ، بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين المؤهلين ، تقريرا عن آثار استعمال الاسلحة النووية المحتمل وعن الآثار الاقتصادية والمتعلقة بالأمن التي قد تلحق الدول من جراء اقتناء هذه الاسلحة ومواصلة انمائها . ان العمل في اعداد هذا التقرير يسير بصورة مرضية ، واني آمل في ان يتسنى توزيعه قبل شروع الجمعية العامة في مناقشة مايحويه جدول اعمالها من بنود مختلفة تتعلق بمشاكل نزع السلاح .

ثالثا

التعاون في ميدان استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية

٢٠ — ان التعاون الدولي في ميدان الاستكشاف العلمي للفضاء يعتبر واقعا قائما يثمر فوائد عملية كما يمثل فرصة مغرية جدا للاسهام في المستقبل في زيادة معارف جميع الامم ورفاهها . وقد اصبح من الجلي الآن ، والعقد الاول من استكشاف الفضاء الخارجي قد اشرف على نهايته ، ان بلدانا كثيرة من بلدان العالم باتت تدرك ما لها من مصلحة في هذا النشاط الانساني الجديد . ومن الامور المشجعة ان هنالك علامات تدل على تزايد التعاون الدولي في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه .

Digitized by UNOG Library

٢١ — وقد قررت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٢٥٠ (د إ — ٥) المتخذ في ٢٣ ايار (مايو) ١٩٦٧ ، بناء على توصية اجماعية من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، ارجاء عقد المؤتمر الدولي لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ، الذى كان مقررا عقده في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ ، الى آب (اغسطس) ١٩٦٨ . وسيكون لهذا المؤتمر ، الذى سيعقد في فيينا ، هدفان هما : القيام ، في ضوء الانجازات العلمية والتقنية ، بدراسة الفوائد العملية التي يمكن ان تجنى من الابحاث الفضائية ومن استكشاف الفضاء ، ومدى امكان انتفاع الدول غير الفضائية ، ولا سيما منها البلدان المتنامية ، بتلك الفوائد ، خاصة في مجالي التعليم والانماء ؛ ودراسة الفرص المتاحة للدول غير الفضائية للتعاون الدولي في النشاطات الفضائية ، مع مراعاة مدى الدور الذى يمكن ان تؤديه الامم المتحدة في هذا الشأن . والتمست الجمعية العامة من جميع الدول المشتركة بذل قصاراها لتأمين نجاح المؤتمر .

٢٢ — وقد اشرت من قبل الى عقد " معاهدة المبادىء المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بمافي ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى " . واني اعتبر ذلك حدثا بالغ الدلالة شهدته السنة المنصرمة في مجال التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية . فلأول مرة في تاريخ التنظيم القانوني للنشاطات الفضائية ، وهو تاريخ قصير ، عقدت معاهدة دولية وقعتها حتى الآن اكثر من ثمانين دولة ، مما تنص عليه حظر وضع اية اسلحة نووية او اى نوع آخر من اسلحة التدمير الشامل في الفضاء الخارجي ، وقصر استخدام القمر والاجرام السماوية الاخرى على الاغراض السلمية وحدها .

٢٣ — كما احرز مزيد من التقدم في اعداد الاتفاقين الدوليين بشأن المسئولية عن الاضرار التي تحدثها الاجسام المطلقة في الفضاء الخارجي وبشأن مساعدة واعادة الملاحين الفضائيين والمركبات الفضائية . ومن الخطوات الاخرى المتخذة في سبيل وضع قانون الفضاء الشروع في دراسة المسائل المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي والانتفاع من الفضاء الخارجي ، بمافي ذلك الآثار المختلفة المترتبة على المواصلات الفضائية . ومن المأمول ان تلحق عملية انشاء القانون الدولي للفضاء الخارجي سريعا بالتقدم الحاصل في العلم والتقنية الفضائيين ، وان تسهم في استخدام الفضاء الخارجي لفائدة البشرية كلها .

٢٤ — كذلك يتزايد الاهتمام باتاحة فرص التعليم والتدريب في المواضيع الفضائية ، ولا سيما للبلدان المتنامية ، عن طريق الترتيبات الثنائية وغيرها . وقد واصلت الامم المتحدة ، في هذا الصدد ، رعايتها للمنشأة الاستوائية لاطلاق الصواريخ السابرة في ثومبا بالهند . ويرمي هذا المشروع الى كل من تلبية حاجات الابحاث الفضائية السلمية وتزويد البلدان المتنامية بفرص التدريب العملي القيم والاشتراك في التجارب الصاروخية . وقد انهت الارجنتين مؤخرا الى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية عزمها على ان تطلب الى الامم المتحدة رعاية مركز تجريبي لاطلاق القذائف الذاتية الحركة مشابه في خصائصه لمركز ثومبا . كما اعربت البرازيل عن نيتها في ان

Digitized by UNOG Library

تطلب الى الامم المتحدة رعاية منشأة لاطلاق الصواريخ السابرة تقع بالقرب من ناتال في البرازيل الشمالية الشرقية . وهذه دلائل مشجعة على الطريقة التي تستطيع المنظمة المساعدة بها على النهوض بالمصلحة المشتركة للانسانية في تعزيز الاستكشاف والاستخدام السلميين للفضاء الخارجي لما فيه فائدة جميع الامم .

٢٥ — وبناء على توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ، قامت الامانة العامة باعداد ونشر "ثبت دولي بالمراجع الفضائية" وذلك لتعزيز التفهم العام لمقاصد النشاطات الفضائية وامكانياتها . كما واصلت الامانة العامة تجميع المعلومات عن مرافق التعليم والتدريب في المواضيع الاساسية المتصلة باستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ، وستقوم بنشر دليل دولي لهذه المرافق . وهي تواصل ، استنادا الى المعلومات التي تبرعت بتقديمها الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية ، نشر الدراسات الاستعراضية عن النشاطات الفضائية القومية والتعاونية الدولية ، وعن نشاطات وموارد الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من الهيئات الدولية المختصة فيما يتصل باستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية .

٢٦ — اما في داخل اسرة مؤسسات الامم المتحدة ، فيسرني ان انوه بالنمو المطرد لشبكة الرصد الجوى العالمي التي انشأتها المنظمة العالمية للارصاد الجوية ، علما بأن كل امة من امم العالم ، كبيرة كانت او صغيرة ، نامية او متنامية ، وايا كان موقعها الجغرافي على سطح الارض ، لها مصلحة مشتركة مع جميع الامم الاخرى في الارصاد الجوية . واما فيما يتعلق بالمواصلات السلكية واللاسلكية واستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ، فان التقرير السادس للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية يشير مرة اخرى الى احراز تقدم فعال في هذا الميدان من ميادين النشاط .

رابعا

صيانة السلم

٢٧ — ان احداث عام ١٩٦٧ اوصلت عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم ، من الناحيتين النظرية والتطبيقية على السواء ، الى مرحلة هامة من مراحل الطريق ، بل وربما الى مفترق الطرق . لقد شهدت بضعة السنوات الاخيرة جدالا متشعبا مطولا يدور داخل المنظمة وخارجها حول نواح كثيرة من نواحي صيانة السلم ، ولا سيما النواحي الدستورية والمالية . ومما ساعد على اثارة هذا الجدال ان مفهوم صيانة السلم ، بوصفه هذا ، لم يذكر في الميثاق . وقد ادى سحب قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وما اعقبه من احداث الى تنبيه الامم المتحدة والعالم بصورة فجائية عنيفة الى حقائق تلك الناحية التي اصبحت تعرف بصيانة السلم من نواحي الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في سبيل السلم ، والى ادراك فائدتها العظيمة من جهة وطبيعتها الهشة من جهة اخرى .

Digitized by UNOG Library

٢٨ — ان الحقيقة الاولى فيما يتعلق بعمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة هي طبيعتها الاختيارية . فان جهود صيانة السلم يجب ان تنال القبول الاختياري من اطراف نزاع ما جميعا لكي تكون لها اية فعالية ؛ وكما شهدنا مؤخرا ، فانه قد يحين وقت يسحب فيه هذا القبول الاختياري فجأة وعلى غير انتظار . وعندما يحدث ذلك ، فان فائدة عملية صيانة السلم تنتهي بصورة تكاد تكون آلية . ولا بد من التأكيد هنا على انه لا صلة بين صيانة السلم ، حسب مدلول العمليات التي اضطلعت بها الامم المتحدة حتى الآن ، وبين التدابير القهرية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، كما انه لا محل مطلقا لاستخدام قوات صيانة السلم على نحو يضفي عليها مظهر قوات الاحتلال . فان فعالية صيانة السلم تتوقف قبل كل شيء على استعداد اطراف نزاع ما لأن يقبلوا ، وان يكن ذلك على مضض ، ببديل سلمي للعنف حتى لولم تتوفر لديهم الرغبة الحقيقية في قيام سلم راسخ دائم .

٢٩ — ان مبدأ القبول الاختياري يسود جميع النواحي الاخرى لصيانة السلم . فالملاكات العسكرية تقدمها الحكومات طواعية واختيارا ، ويمكنها ان تسحبها في اى وقت . الا ان حالات السحب هذه ، سواء لاسباب سياسية او غيرها ، كانت في الواقع نادرة الى حد مدهش حتى الآن . والعسكريون المشتركون في عملية ما لصيانة السلم لا يستطيعون اداء واجباتهم الا بتوفر التعاون الاختياري من سلطات البلد المضيف وشعبه ، وفي بعض الحالات من الاطراف الآخرين المعنيين مباشرة . وتمويل عملية صيانة السلم الرئيسية الوحيدة التي مازالت قائمة ، اى قوة الامم المتحدة في قبرص ، يتم على اساس اختياري صرف ؛ وثمة دلائل مقلقة على وجود اتجاه الى تمويل عمليات صيانة السلم في المستقبل بطريقة مماثلة ، اذ ان هذا في الواقع اساس واه لا يمكن الاعتماد عليه في عمليات هي في العادة عمليات حيوية بالنسبة الى السلم والامن الدوليين .

٣٠ — هذا وان انعدام التقدم في سبيل تهيئة اطار امتن لعمليات صيانة السلم ، قوامه مبادىء توجيهية وقواعد عملية مقبولة ومعتمدة لانشاء تلك العمليات وتسييرها وتمويلها ، امر يضعف بلاشك من الثقة التي تستطيع الامم المتحدة ان تواجه بها الصراعات التي يحتمل ان تنشأ في المستقبل . وليس مما يدعو الى فخار الامم المتحدة انها لا تزال ، بعد تسعة عشر عاما من الجهود المبذولة لصيانة السلم ، مضطرة الى الارتجال في كل عملية تضطلع بها ، وذلك لعدم وجود تدابير ذات طابع تحضيري عام تكون قد اتخذتها من قبل الهيئات المختصة . فمع ان الاتفاق منعقد ، فيما يبدو ، على انه ينبغي ان يكون للامم المتحدة بعض القدرة على التصرف بشكل فعال ساعة الخطر ، فانه لم يتسن بعد الاتفاق على الطرق التي يمكن بها تعزيز هذه القدرة وزيادة امكانية الاعتماد عليها ، لا سيما في الفترات التي تفصل مابين الازمات . وهذا النقص يرجع الى الاختلافات الجوهرية بين الاعضاء في تفسيرهم للميثاق فيما يتعلق بنشاطات الامم المتحدة في سبيل السلم .

Digitized by UNOG Library

٣١ — وفي هذا الوضع المزعزع ، يعتبر قرار عدد من الدول الاعضاء وضع عناصر من قواتها المسلحة تحت الطلب للخدمة في عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة خطوة جديرة بالترحاب . وحبذا لو تسنى ، دعما لهذه الخطوة المتبصرة ، ان تتفق الدول الاعضاء على الاقل على ان تدرس الجمعية العامة مسائل معينة مثل توحيد التدريب والمعدات للقوات الموضوعة تحت الطلب ، وعلاقة الامم المتحدة بالحكومات التي تقدم مثل هذه القوات ، والنواحي الدستورية والمالية لاستخدامها . وهذا البحث يمكن ان يتم اما عن طريق لجنة تعين خصيصا لهذا الغرض ، او من قبل الامين العام نفسه بعد الاذن له باجراء الدراسات اللازمة . ان من شأن مثل هذه الدراسة ان تدفع الى الامام عملية انماء مفاهيم وتقنيات صيانة السلم ، وان تزودنا بأفكار عملية مفيدة . ولقد مضى الامين العام الآن الى اقصى حد يمكن ان يمضي اليه في هذا الاتجاه دون اذن محدد .

٣٢ — تلك هي العناصر الاساسية في مشكلة عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة : طبيعتها الاختيارية ، والعجز الذى يصيبها اذا اصر اى طرف على اللجوء الى العنف ، وعدم توفر الاتفاق في الامم المتحدة على الاساس المشروع الذى يمكن ان تستند اليه تلك العمليات ، الحالية منها او المقبلة . وهنالك صعوبات اخرى ليست جوهرية الى هذا الحد يشار اليها احيانا — ولعل ذلك لأن العقبات الاساسية الحقيقية تبدو مستعصية كل هذا الاستعصاء — على انها اسباب رئيسية لعدم حدوث تقدم او تحسن في عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة . مثال ذلك انه كثيرا ما يقال ان عدم وجود هيئة اركان والافتقار الى التخطيط في الامانة العامة هما مصدر هام من مصادر الضعف . ان القائلون بهذا الرأى يساوون خطأ بين عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة ، والتي لا تزيد عن كونها عمليات شبه عسكرية من حيث وظائفها ، وبين العمليات العسكرية القومية العادية ؛ وهم لا يوضحون ابدا ما ينتظرون ان تقوم به اية هيئة للاركان ، حتى لو كان عددها صغيرا ، بمقر الامم المتحدة . وغني عن البيان ان قيام الامانة العامة بالتخطيط العسكرى لعمليات محددة لتنفيذها في حالات الطوارئ في المستقبل هو امر اقل ما يمكن ان يقال فيه انه غير مقبول من الوجهة السياسية . وبصرف النظر عن اى اعتبار آخر ، فان مثل هذا التخطيط لابد وان يعتمد على جمع استخبارات ذات طابع سياسي ، وهو امر لا يتصور ان تقدم عليه الامم المتحدة .

٣٣ — ويقال ايضا ان تحضير شتى انواع التعليمات التنفيذية الدائمة من شأنه ان يرفع كثيرا من مستوى عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم . والواقع ان هذه التعليمات موجودة وقد جرى جمعها بصورة روتينية لكل عملية بعينها من عمليات صيانة السلم . وهي تتخذ اساسا للبدء في اية عملية جديدة ، ولكن التجربة قد اظهرت ضرورة تكييف التعليمات والاجراءات مع كل عملية من العمليات ، نظرا لأن عمليات صيانة السلم المختلفة تتفاوت تفاوتا شاسعا في نطاقها وطبيعتها وتكوينها ومهمتها ، او كذلك كان الامر حتى الآن على اية حال .

Digitized by UNOG Library

٣٤ — وليس لدى الامانة العامة في الوقت الحاضر لا الاذن اللازم ولا الموارد المالية اللازمة للقيام بتخطيط واسع النطاق او بأعمال هيئة الاركان او بنشاطات التجنيد او التدريب على النحو الشائع في المنشآت العسكرية القومية ؛ كما ان هذا النوع من النشاط لن تكون له في الظروف الحاضرة فائدة عملية كبيرة . وقد اعدت بالتفصيل ، منذ بضع سنوات ، خطة لتدريب الضباط في مهام عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم ، ولكنها لم تنفذ قط لعدم وجود الاذن والتمويل اللازمين . ومن العسير على المرء ان يرى ، في الظروف السياسية التي تسود الامم المتحدة ، كيف تستطيع هيئة اركان تابعة للامم المتحدة ، حتى لوكان انشاؤها قد تم باذن من الهيئات المختصة ، ان تبرر وجودها وان ترفع بالفعل كثيرا من مستوى العمليات القائمة او العمليات التي يمكن ، نظريا ، الاضطلاع بها في المستقبل .

٣٥ — تبقى بعد ذلك حقيقة اليمة مخيبة للآمال ، هي ان العقبات الرئيسية في طريق تحسين صيانة الامم المتحدة للسلم هي ، اولا وقبل كل شيء ، عقبات سياسية ودستورية ؛ اما العقبات العسكرية والمالية فما هي الا عقبات ثانوية . ان مفترق الطرق الذى يبدو اننا قد بلغناه في تطور عمليات صيانة السلم محفوف بالمصاعب السياسية والدستورية . وامام الدول الاعضاء اليوم خيار بين اتجاهين رئيسيين : فهي تستطيع ، رغم جميع الصعوبات والعراقيل ودواعي الخيبة والاستياء ، ان تواصل العمل على انماء امكانيات عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم باعتبارها وسيلة رشيدة متعذرة للسعي الى التخفيف من حدة المنازعات اثناء البحث عن الحلول الاساسية؛ ويمكنها ، من ناحية اخرى ، ان تقرر ان احوال العالم المعاصر تبلغ من التشعب والعنف حدا يمنع تنظيمها التنظيم السلمي المعقول ، وان الامم المتحدة ليس لها في الوقت الحاضر دور ايجابي نافع في المساعدة على صيانة السلم او على تهيئة امكانيات القيام بعمليات من هذا النوع في المستقبل . ولست اتصور امكان اختيار هذا النهج الاخير ، اذ لو حدث ذلك فان اخطار الحاضر ومخاطر المستقبل لن تلبث ، ولا شك ، ان تتفاقم وتبلغ مرحلة دقيقة وخيمة العاقبة . ومهما يكن من نقائص الامم المتحدة ومن فشلها في ايجاد الحلول الدائمة او في صيانة السلم ، فان انجازاتها ، سواء على طاولة المفاوضة او في ميادين الصراع ، قد سبق ان اثبتت جدوى مفهوم صيانة السلم وقيمته الجوهرية .

٣٦ — ان الامم المتحدة لا يكاد يمكنها ان تبرر الآمال المعلقة عليها مالم تمكنها الدول الاعضاء فيها من ان تتبرى للتحدى المتمثل في الحالات المتزايدة الخطورة القائمة في انحاء كثيرة من العالم بوسائل محسنة وبمبادرات جديدة . ومن الجدير بالتكرار هنا ان الجهود الرائدة في ميدان صيانة السلم لم تقابلها مبادرات جديدة وجريئة في نواحي عملية بناء السلم التي تستلزم تسوية المنازعات تسوية سلمية . ان الحاجة الى دراسة قدرة الامم المتحدة على تسوية المنازعات او العمل على ايجاد الحلول البناءة السلمية للمنازعات تساوى الحاجة الى دراسة مشاكل صيانة السلم ان لم تزد عليها . كما ان اتجاه عمليات صيانة السلم ، المنشأة اصلا كوسائل مؤقتة ، الى اكتساب صفة شبه دائمة بسبب عدم احراز تقدم في تسوية الاسباب الاساسية للنزاع امر

Digitized by UNOG Library

يسيء كثيرا الى سمعة الامم المتحدة من حيث قدرتها على تسوية المنازعات حتى عندما يعرض النزاع عليها من قبل الاطراف المعنيين مباشرة .

٣٧ — وقد واصلت قوة الامم المتحدة في قبرص ، خلال السنة الماضية ، اداء مهمتها الاساسية في منع تجدد القتال والمساهمة ، عند الاقتضاء في صيانة النظام العام واقراره وفي تأمين العودة الى الاحوال الطبيعية . والافتراض الذى تقوم عليه مهمة القوة هو انها ستوجد ، بمساعدتها على حفظ السلم وتشجيع عودة الامور الى مجراها الطبيعي ، احوالا افضل للسعي الى الوصول الى التسوية السياسية ، وهي تسوية تقع مسئولية تحقيقها ، بالضرورة ، على عاتق الاطراف المعنيين قبل غيرهم .

٣٨ — والمجهود الرئيسي الذى يبذل في سبيل الحل يتمثل في الحوار الذى استؤنف مؤخرا بين اليونان وتركيا . وقد تعطلت وساطة الامم المتحدة امدا طويلا بسبب الخلاف بين حكومتي قبرص وتركيا على اختيار الوسيط . فلم يتسن ، في الظروف السائدة ، لممثلي الخاص في قبرص ، الذى وسع نطاق مسئولياته ، ان يحقق في سبيل الحل شيئا اكثر من اقامة اتصالات رسمية مفيدة مع حكومتي آنقره واثينا ، بالاضافة الى اتصالاته العادية مع حكومة قبرص وزعامة القبارصة الاتراك .

٣٩ — ومن دواعي اسفي ان اقرر انه لم يحدث ، على حد علمي ، اى تقدم هام في سبيل حل مشكلة قبرص . ان جميع الاطراف المعنيين راغبون ، بالطبع ، في بقاء قوة الامم المتحدة لصيانة السلم بالجزيرة . لذلك رأيت لزاما علي ان اوصي مجلس الامن بتمديد ولاية القوة في قبرص . ويبدو من الواضح كل الوضوح ان انسحاب القوة ، ومشكلة قبرص باقية بلا حل ، سيؤدى الى تجدد الاعمال العدائية والى مايترتب على ذلك من تهديد للسلم والامن في شرقي البحر الابيض المتوسط .

٤٠ — الا اني ارى انه لا ينبغي توقع امكان بقاء القوة في الجزيرة الى اجل غير مسمى ، وحسبنا عدم توفر الدعم المالي الكافي سببا يحول دون ذلك . وعلى اية حال فانه لا ينبغي ، فيما ارى ، ان يطلب الى قوة تابعة للامم المتحدة ان تحافظ الى اجل غير مسمى على ' حالة راهنة ' من الجلي انها غير مرضية .

٤١ — ومن دواعي الارتياح ان الحالة في جامو وكشمير كانت هادئة خلال السنة الماضية ، وذلك خلافا لأحداث عام ١٩٦٥ المفجعة ، كما ان انتهاكات وقف اطلاق النار التي ابلغ عنها فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان كانت قليلة ليس لأى منها اية دلالة عسكرية او سياسية خطيرة . وقد تمت تسوية ماحدث من الصعوبات او الحوادث الطفيفة تسوية سريعة بفضل تعاون الطرفين والمساعي الحميدة لفريق المراقبين . الا انه لم تبذل ، عقب احداث العام الماضي المبشرة بالخير في طاشقند ، اية جهود جدية من جانب الامم المتحدة للمساهمة في ايجاد حل نهائي للمشكلة .

Digitized by UNOG Library

خامسا

الشرق الاوسط

٤٢ — لقد كان لاندلاع نيران الحرب الكاملة النطاق في الشرق الاوسط في اوائل حزيران (يونيه) من عام ١٩٦٧، وقع الصدمة المروعة، ولكن لا يمكن ان يقال انه كان مفاجأة. وتلك هي المرة الثالثة التي تنشب فيها الحرب في هذه المنطقة بين العرب والاسرائيليين في غضون عشرين عاما، ويتعرض فيها السلم العام للخطر. وفي ذلك اكثر من كفاية اية منطقة واحدة من الحرب.

٤٣ — وطوال ثمانية عشر عاما من هذه الاعوام العشرين، كانت الحواجز الوحيدة المانعة من استمرار الحرب هي اتفاقيات الهدنة الاربع المعقودة بوساطة الامم المتحدة في ربيع وصيف عام ١٩٤٩، واجهزة الامم المتحدة لصيانة السلم في المنطقة، المتمثلة في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين اولا، ثم في قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة. وقد كانت هذه الاتفاقيات، كما ورد صراحة في كل منها، تعتبر وقت التفاوض على عقدها مجرد خطوة نحو السلم لا اساسا لطراز حياة يكاد يكون دائما في الشرق الاوسط. ان هذه الاتفاقيات ليست معاهدات صلح؛ وبالرغم من انها تمثل تعهدات قاطعة واختيارية من جانب الحكومات الموقعة عليها ومن انها عقدت بنية صادقة، فانها لم تمثل اى تغيير جوهرى في موقف الحكومات او الشعوب. ومن الناحية الاخرى، فانه لم تظهر، لا في الجمعية العامة ولا في مجلس الامن، اية دلائل على احداث اى تغيير في صحة او سريان اتفاقيات الهدنة نتيجة للاعمال العدائية الاخيرة او لحرب عام ١٩٥٦؛ بل ان كل اتفاقية تتضمن، في الواقع، نصا يقضي ببقائها نافذة "الى حين تحقيق تسوية سلمية بين الطرفين". كما ولم يتخذ مجلس الامن ولا الجمعية العامة اية خطوات لتغيير القرارات المختصة الصادرة عن اى منها والمتعلقة باتفاقيات الهدنة او بأوامر وقف اطلاق النار السابقة لعقدها. ان هذه الاتفاقيات تنص على جواز تنقيحها او وقف تطبيقها بالاتفاق المتبادل بين الطرفين الموقعين عليها. وهي لا تحوى اى نص يجيز انهاء تطبيقها بصورة منفردة. ولقد كان هذا هو موقف الامم المتحدة دائما في هذا الشأن، وسيظل هذا موقفها الى ان تقرر هيئة مختصة خلاف ذلك.

٤٤ — ان الشكوك والمخاوف والضغائن التي اتسمت بها العلاقات بين العرب والاسرائيليين منذ صدور قرار تقسيم فلسطين، ظلت قائمة وظاهرة على الدوام. والتوترات الخطيرة لم تنته ابدا او تخف بصورة محسوسة، وكان على افراد الامم المتحدة العاملين في صيانة السلم ان يظلوا متنبهين دائما ابدا لوقوع حوادث القتال. ولقد كانت هنالك فترات من الهدوء النسبي؛ بيد انه لم يكن هنالك قط سلم حقيقي او احتمال قيام سلم حقيقي، فقد كان خطر الحرب ماثلا على الدوام. واخيرا، وقع ما يبدو محتوما في مثل هذه الظروف التاريخية، فاندلعت نيران الحرب الكاملة السافرة مرة اخرى في المنطقة في شهر حزيران (يونيه).

Digitized by UNOG Library

٤٥ — وثمة عبرة بالغة ينبغي ان تستمدها هذه المنظمة من التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط . لقد كانت فلسطين المنشأ والبداية لنشاطات الامم المتحدة في مجال صيانة السلم وفي مجال بناء السلم . وقد كانت هذه النشاطات اطول امدا ، واشد تركزا ، واكثر تنوعا في تلك المنطقة منها في اية منطقة اخرى كانت مسرحا للمنازعات . وجدير بالتسجيل هنا ان الامم المتحدة حققت نجاحا كبيرا على مر هذه السنوات العشرين في وقف القتال في المنطقة بطريق الوساطة ، ووقف اطلاق النار ، واتفاقات الهدنة ، وفي اقرار الهدوء على امتداد خطوط يسودها اضطراب عاد ، وفي عصر العلاقات الانفجارية عموما . ولكن المشاكل الاساسية التي تثير الانفجارات مازالت باقية من غير حل ، بل الواقع ان الامم المتحدة لم تكد تمسها ، باستثناء بعض المناقشات القليلة المتقطعة وغير الحاسمة التي كرستها لها على مر السنين . ولم تبذل في اية هيئة من هيئات الامم المتحدة جهود متواصلة دائبة لايجاد حلول لها . وفي رأيي ان عجز الامم المتحدة على مر هذه السنين عن معالجة المشاكل العميقة الصارخة المتفجعة في تلك المنطقة ينبغي ان يعتبر عاملا رئيسيا من العوامل التي اسهمت في نشوب حرب حزيران (يونيه) الماضي ، وان كانت المسئولية الاولى تقع بالطبع على عاتق الاطراف المعنيين ولا يمكنهم التنصل منها . وارى لزاما علي ان اعرب عن خشيتي من انه اذا تكرر الامر ، ولم تبذل الجهود اللازمة او يحرز تقدم في سبيل ازالة الاسباب الجذرية للنزاع ، فلن تمر الا سنوات معدودة ، في اقصى تقدير ، حتى تندلع نيران الحرب حتما من جديد .

٤٦ — ان الحاجة ماسة الى ان تقدم الامم المتحدة بكل عزم وتصميم على بذل مسعى فوري عاجل للمساعدة على تهيئة الاحوال اللازمة لاحلال السلم في الشرق الاوسط . وعليها ان تقوم بمسعاها هذا بصورة متواصلة ودون ان تفتر لها همة الى ان تتحقق تلك الاحوال .

٤٧ — ان مشاكل الشرق الاوسط الاساسية كانت موضع مناقشة وافية في الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة التي عقدتها الجمعية العامة هذا الصيف ، الا انه مما يؤسف له ان هذه المناقشة لم تسفر عن نتائج قاطعة فيما عدا القرارين المتخذين بشأن القدس ، والقرار المتخذ بشأن النواحي الانسانية المتعلقة باللاجئين والمشردين واسرى الحرب . وقد اتخذ مجلس الامن ، بالطبع ، تدابير سريعة بشأن وقف اطلاق النار ، كما اتخذ قرارا بشأن النواحي الانسانية . واذا اخذنا المشاكل الاساسية كلا على حدة ، وجدنا ان من الممكن اتفاق عدد كبير من الدول الاعضاء على حل معقول لها ؛ كما ويمكن الحصول ، بشأن بعض هذه المشاكل ، على تأييد واسع جدا لمثل تلك الحلول . الا ان طبيعة هذه المشاكل تدخل في الامر اعتبارات تسبب التعقيد تتعلق بالاولويات والتوقيت وتزامن القرارات ، وقد ادت الى شل عمل الامم المتحدة حتى الآن . هنالك مشكلة انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اقاليم الدول العربية المجاورة التي احتلتها خلال الحرب الاخيرة ، وهي مشكلة فورية تتطلب مواجهة عاجلة . ان هنالك مايقرب من الاجماع ، من حيث المبدأ ، في هذه المشكلة ، لأن الجميع متفقون على وجوب عدم نيل اية مكاسب اقليمية عن طريق الغزو العسكري . ان تخلي الامم المتحدة عن هذا المبدأ الجوهري او التفريط به امر من

Digitized by UNOG Library

شأنه ان يؤدي ، في رأيي ، الى عواقب وبيلة . الا اننا نجد ، في سياق مشاكل الشرق الاوسط الراهنة ، ان مسألة الانسحاب تفقد تأييدا ملموسا عندما تؤخذ على حدة وتفصل عن المسائل الحيوية الاخرى ، ولا سيما مسألة الامن القومي . فان عدم استعداد الدول العربية للقبول بوجود دولة اسرائيل ، واصرار بعضها على الابقاء على حالة الحرب مع اسرائيل — حتى وان امتنع اولئك المتمسكون بحالة الحرب انفسهم عن ارتكاب اعمال الحرب — ومسألة المرور البريء في خليج تيران وقناة السويس هي ايضا من المشاكل الجوهرية التي تثير بعض جوانبها جدالا حاميا وانقساما حادا ، وان كان هنالك اتفاق كبير على المبادىء التي تنطوي عليها . ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، الذين يزيد عددهم عن مليون لاجيء ، قائمة منذ صيف عام ١٩٤٨ دون ان تبذل في سبيل حلها جهود كبيرة ؛ وقد اتسمت هذه المشكلة الآن بحصول زيادة ملموسة في عدد اللاجئين نتيجة للحرب الاخيرة . وثمة مشكلة خطيرة اخرى لم يكن قد وجد لها حل عندما نشب القتال في حزيران (يونيه) ، هي مشكلة القيام بنشاطات التخريب والارهاب من نوع نشاطات ' الفتح ' عبر حدود اسرائيل ، وما يترتب عليها من اعمال انتقامية .

٤٨ — ان الامم المتحدة قد تستطيع مرة اخرى ، عن طريق بذل جهود جديدة من جهود صيانة السلم وبأجهزة مدعمة ، ان تنجح ، الى حين ، في تحقيق قدر من الهدوء في الشرق الاوسط ؛ الا انه يجب ان يصبح الآن واضحا كل الوضوح ان هذا لا يكفي ، وانه لا بد من عمل ما هو اكثر من ذلك لتلافي القيام بجولة جديدة من الاعمال العدائية فيما بعد . فلا بد من السعي الآن ، بكل تصميم وعزم ، الى ايجاد حلول للمشاكل التي ادت ثلاث مرات في الماضي ، وستؤدي بلاشك مرة اخرى في المستقبل ، الى الحرب بين العرب والاسرائيليين . ولو بدا ان من المحتمل ان يتمكن العرب والاسرائيليون انفسهم من الاضطلاع بمحاولة لايجاد السبيل الى حل المشاكل القائمة بينهم ، لكان ذلك امرا مشجعا للغاية بالطبع ؛ الا اني لا اجد اية بادرة على كون ذلك في حدود الممكن حاليا . ويبدو لي مؤكدا ، بالتالي ، انه لن يكون هنالك غناء عن الجهود والمساعدات والتدابير المشتركة على الصعيد الدولي اذا اريد السير نحو الحلول والابتعاد عن اللجوء الى ساحة القتال من جديد . وثمة خطوة مفيدة يمكن اتخاذها فورا ، هي اصدار الاذن المناسب لكي يقوم الامين العام بتعيين ممثل خاص في الشرق الاوسط . ان هذا الممثل يمكن ان يؤدي دورا لازما جدا كواسطة اتصال ، وكمخبر ومفسر للاحداث والآراء للامين العام ، وكناخل للافكار وموفق بينها في المنطقة .

٤٩ — ويبدو لي ايضا ان هنالك مبادىء اساسية معينة تنطبق على مشاكل الشرق الاوسط ، وهي مبادىء لا يوجد من يميل الى الطعن في قيمتها الذاتية وسلامتها وعدالتها ، على الاقل حين تؤخذ كلا على حدة . فمن الامور التي لاغناء عنها لمجتمع دولي يتألف من دول ، اذا اريد له الا يتبع قانون الغاب ، تأمين احترام السلامة الاقليمية لكل دولة ، وعدم التغاضي عن احتلال دولة لاقليم دولة اخرى بالقوة المسلحة . كذلك فان حق كل دولة في الوجود امر لا بد

Digitized by UNOG Library

ان تقبله جميع الدول الاخرى ؛ وان لكل دولة الحق في ان تكون آمنة داخل حدودها ؛ وللناس في كل مكان ، وهذا ينطبق قطعا على اللاجئين الفلسطينيين ، حق طبيعي في ان يعيشوا في وطنهم وفي ان يكون لهم مستقبل ؛ والملاحة الحرة يجب ان تتاح بلا عائق للجميع عبر الممرات المائية الدولية ، حسب الاتفاقيات الدولية . والواقع ان الاطراف انفسهم ملتزمون بهذه المبادئ التزاما رسميا راسخا . مثال ذلك انهم تعهدوا ، في اتفاقيات الهدنة ، بأن يحترموا بكل دقة امر مجلس الامن الذي ينهاهم فيه عن اللجوء الى القوة العسكرية لتسوية المسألة الفلسطينية ؛ ووافقوا على عدم اضطلاع القوات المسلحة التابعة لأي طرف بأي عمل عدواني ضد الطرف الآخر او بتدبير مثل هذا العمل او التهديد به ؛ ووافقوا على ان يحترموا احتراما تاما حق كل طرف في الامن والتحرر من الخوف من اعتداء القوات المسلحة للطرف الآخر ، كما وافقوا على عدم ارتكاب اي طرف لأي عمل ذي صبغة حربية او عدائية ضد الطرف الآخر .

٥٠ — وقد التزم الاطراف بالتزامات مماثلة بحكم عضويتهم في الامم المتحدة وقبولهم لأحكام الميثاق التي تتطلب ، في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٢ ، ان " يفض جميع الاعضاء منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر " ، وان " يمتنع جميع الاعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لأية دولة او على اي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة " .

٥١ — ان رسم مخطط مفصل لحل المشاكل العربية — الاسرائيلية الرئيسية في الشرق الاوسط يلبي الى حد ما مقتضيات العدالة والمنطق وامكانية التطبيق العملي ، امر عسير ، ولكني اعتقد انه ممكن قطعا . الا ان العقبة الكأداء الحقيقية في طريق الحلول وطريق السلم تتمثل ، بلاشك ، في عدم استعداد الاطراف لاسبابهم الخاصة للنظر بعناية في اية مقترحات مالم تأت مطابقة الى حد كبير لمواقفهم المستقرة منذ امد طويل والتي يتمسكون بها بصلابة . وهذه المواقف تدعمها مشاعر عاطفية قوية . والشرط المسبق اللازم لاحراز اي تقدم نحو السلم في الشرق الاوسط هو انهاء الحض على الكراهية ، واحلال الهدوء ، والتزام جانب المنطق .

٥٢ — وفي اعقاب الحرب الاخيرة ، نجد اليوم في الشرق الاوسط اعرابا عن خيبة الامل في الامم المتحدة يكاد يصل ، في بعض الاوساط ، الى حد العداء لوجودها في المنطقة . فمن ناحية ، يشعر بعض العرب بأن الامم المتحدة لم تفعل مافيه الكفاية ولا يمكن الاعتماد عليها . ومن ناحية اخرى ، يبدو ان ثمة شعورا اكيدا هذه الايام في بعض الاوساط الاسرائيلية بأن وجود الامم المتحدة هنالك امر لم تعد له ضرورة ، وان الامم المتحدة تحاول ان تفعل اشياء اكثر من اللازم ، وانها عقبة في الطريق . ولاشك في ان هذه المواقف بعيدة عن السداد وتتسم بقصر النظر معا . فمهما تكن ذاكرة الحكومات والشعوب ضعيفة او انتقائية ، فان سجل الامم المتحدة الماضي يشهد شهادة لاتمحى انها اسدت ، خلال عشرين عاما من الجهود المركزة في سبيل تحقيق وصيانة الهدوء فالسلم ، في آخر الامر ، بالشرق الاوسط ، خدمات لاتقدر بثمن الى الجانبين في تلك المنطقة ، وانها

Digitized by UNOG Library

انقذت ارواحا لا تحصى ومنعت دمارا لا حد له هناك . وقد كلفت هذه الجهود الامم المتحدة غاليا سواء من حيث الرجال او المال . وتكفي الاشارة الى ان الكونت برنادوت ضحى بحياته في هذا السبيل ، وانه قتل من هيئة مراقبة الهدنة واحد وعشرون (ثمانية من المدنيين وثلاثة عشر من العسكريين) ، ومن قوة الطوارئ تسع وثمانون . كذلك يتبين من السجل ان حكومات المنطقة وشعوبها ، اسرائيليين وعربا ، قد قابلوا في اوقات متفاوتة في الماضي لا بالترحاب وحده ، بل وبالتهليل الحماسي ، وجود الامم المتحدة في المنطقة والاعمال المفيدة التي تنفذها بوساطة هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة ، ووكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم ، ومكتب المساعدة التقنية المدمج حاليا في برنامج الامم المتحدة الانمائي . ولا يخالجني ادنى شك في ان وجود الامم المتحدة اللامتحيز هناك مازال مفيدا للجانبين ، وفي ان الحاجة اليه الآن هي مثلها في اي وقت مضى ، وفي انه سيحين الوقت الذي يعود فيه جميع الاطراف المعنيين الى تفهم ذلك الوجود وتقديره حق قدره .

٥٣ — ان دور صائن السلم دور لا ينتظر له ابدا ان يحظى بالاستحسان المستمر من اي طرف في اي نزاع . فان عملية صيانة السلم ، بحكم مركزها ووظائفها القائمة على الدعوة الى الاعتدال ، لا يمكن ان تتبنى ابدا قضية اي طرف من الاطراف . وذلك يؤدي الى اضفاء عنصر الاستياء والشعور بخيبة الامل على علاقات الامم المتحدة مع اطراف اي نزاع . بل ان هذه الحالة قد تقرب في بعض الاحيان من حالة الانهيار التام لهذه العلاقات . الا ان هذا لا يعني ان اعمال الامم المتحدة في مجال صيانة السلم لم تخدم غرضا نافعا ، ولا ان من مصلحة اطراف النزاع الاستغناء عن المساعدة التي لا يستطيع غير المنظمة تقديمها اليهم . ان الامم المتحدة تهيئ ، بصرف النظر عن وظائفها الاكثر ايجابية ، موئلا صالحا وهدفا مأمونا للوم والنقد اللذين قد يوجهان ، لولاها ، وجهة اخرى . فلقد قامت المنظمة طوال السنوات التي مرت على قيامها ، وفي حالات كثيرة ، بدور حيوي كمانعة دولية للصواعق ، وهو دور تؤديه الآن في الواقع في الشرق الاوسط . تلك حقائق من حقائق الحياة الدولية يجب الا تغرب عن البال عند النظر في فعالية وظيفة صيانة السلم ومستقبلها . ان المشكلة الاساسية تتمثل الآن ، شأنها دائما ، في قبول الحكومات للقرارات والاجهزة الدولية ، وفي مدى ادراكها ان المصالح الاعم للسلم الدولي قد تتفق كذلك ، في المدى البعيد ، مع مصالحها العليا هي نفسها . ولا اكاد اكون بحاجة الى ان اضيف اننا اليوم بعيدون جدا ، بصفة عامة ، عن هذا الادراك .

سادسا

مشاكل الانماء الاقتصادي والاجتماعي

٥٤ — مازالت الاعتبارات المالية تؤثر في نشاطات الامم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، وقد تسببت هذا العام ، مرة اخرى ، في رفض بعض المشاريع ذات النطاق العالمي

Digitized by UNOG Library

او في ارجائها . اننا نجد الآن ، وقد قطعنا ثلاثة ارباع الطريق في عقد الامم المتحدة الانمائي ، ان الموارد المتاحة ، سواء بالطرق الثنائية او المتعددة الاطراف ، لتلبية الاحتياجات الرئيسية للبلدان المتنامية ما زالت بعيدة عن ان تكون مرضية . ومع ذلك فان المجتمع العالمي قد يجد شيئا من دواعي التشجيع في بعض الانجازات الاخيرة وبعض الفرص الجديدة .

٥٥ — فمن الجدير بالذكر بصفة خاصة ، ذلك الاتجاه المتزايد الى اتباع نهج شامل في معالجة مشاكل الانماء . ان برنامج اعمال الامم المتحدة يعنى اكثر فأكثر ، نظريا وعمليا على السواء ، بالعناصر الرئيسية للانماء القومي ، كما زاد تفهم الترابط بين نواحيه الاقتصادية والاجتماعية .

٥٦ — والتشديد الحالي على المشاكل الديموغرافية يؤكد هذا الاتجاه . فان تحديد السكان لا يعتبر وسيلة لتذليل الصعوبات الاقتصادية فحسب ، بل ويعتبر كذلك وسيلة للتقدم الاجتماعي والانساني في المجتمعات الحديثة . ولقد كررت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٢١١ (الدورة ٢١) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، ابداء اهتمامها بمسألة نمو السكان والانماء الاقتصادي ، وقمت اناء في تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، بدعوة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والافراد الى التبرع لصندوق استئماني جديد للنشاطات السكانية تضاف موارده الى الموارد المالية المخصصة لهذا الغرض في الميزانية العادية للامم المتحدة وبرامج الامم المتحدة المختلفة للمساعدة التقنية . وقد جاءت الاستجابة مدعاة الى الارتياح ، واعتقد ان التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني ستصل في القريب العاجل الى مبلغ ٥ره مليون دولار الذى اعتبرته ضروريا للقيام ببرنامج للعمل مدته خمس سنوات . لقد كانت المبالغ التي انفقتها الامم المتحدة في ميدان السكان ضئيلة نسبيا حتى الآن بالقياس الى اهمية المشكلة في عملية الانماء . ولسوف تسمح الموارد الجديدة للمنظمة بزيادة نشاطاتها الى ضعفها في ميدان السكان عموما ، وزيادتها الى ثلاثة اضعافها على الصعيد الاقليمي وصعيد البلدان المنفردة ، حيث تعتبر الحاجة الى العمل ماسة بصفة خاصة .

٥٧ — وثمة مثال آخر للدلالة على النظرة الشاملة الى الانماء ، هو ذلك الازدهار المستمر الذى تشهده سياسات التخطيط . فان اللجوء المتزايد الى التخطيط بوصفه اداة رشيدة عملية من ادوات العمل بدأ يثمر ثماره تدريجيا ، وقد ازداد تفهم ضرورة التحديد الدقيق للاهداف ، والتدابير الرامية الى تغيير الهيكل الاجتماعي والمواقف الذهنية ، وطرق تنفيذ الخطط في البلدان المتنامية . ان في وسع لجنة التخطيط الانمائي ان تبث روحا جديدة في هذه الجهود ؛ وقد شددت اللجنة بصفة خاصة على اهمية الجبهة الداخلية في مسيرة التقدم وعلى ضرورة جعل تعبئة الموارد البشرية والطبيعية من المواضيع الرئيسية التي تعنى بها السياسات الانمائية المتكاملة .

Digitized by UNOG Library

٥٨ — وستكون للخبرة المكتسبة في التخطيط الانمائي قيمتها الكبيرة في الاعمال التحضيرية للعقد الانمائي الثاني . وما زال هنالك الكثير مما ينبغي عمله قبل ان يتسنى وضع المبادىء التوجيهية والاقتراحات المحددة اللازمة لهذا الغرض ؛ الا انه قد اقترح بصفة مبدئية ان تقوم الامم المتحدة باعتماد ميثاق للعقد الانمائي الثاني يحدد اهدافا معينة ينبغي بلوغها عن طريق الجهود المشتركة لبلدان العالم . ورأت لجنة التخطيط الانمائي ان هدف النمو الاقتصادي العام ينبغي ان يحدد بدقة اكثر وبتفصيل اوفى مما حدد به هدف العقد الحالي ؛ وانه قد يصح تعيين اهداف دنيا في مجالات اقتصادية واجتماعية اخرى مثل الاستهلاك الغذائي الفردي ومعايير الصحة والتعليم والعمالة .

٥٩ — ان مفهوم "العقد الانمائي" يجب ان يصبح اطارا للتنسيق الموضوعي كشيء متميز عن التنسيق الاداري الرسمي . مثال ذلك ان اعمال اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ، ومحاولتها وضع خطة عالمية لانماء المؤسسات العلمية ، تصلح لادخالها في هذا الاطار . ولقد اعدت اللجنة مؤخرا دراسة هامة عن انتاج البروتين الغذائي واستهلاكه ، تؤلف اول حلقة في سلسلة من التقارير التي ستتناول بعض المشاكل المعقدة الجديرة بأن تكون موضع معالجة مشتركة من المجتمع الدولي .

٦٠ — ان زيادة الموارد الغذائية تلبية للاحتياجات الغذائية في جميع انحاء العالم امر يستغرق وقتا طويلا وستطلب مجموعة تدابير متشابكة في الميدانين الزراعي والصناعي . ولسوف يتعين تقديم المعونة الغذائية الدولية المخططة ، ايا كانت الترتيبات النظمية التي تقدم في اطارها ، لسنوات كثيرة قادمة ، كما واني على يقين من ان الجمعية العامة ستواصل درس واستعراض السياسات الرامية الى تلبية هذه الحاجات ، وفقا لما قررته في قرارها ٢٠٩٦ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

٦١ — ومن المتوقع ان تظل المعونة الغذائية عنصرا هاما من عناصر المعونة الدولية النقدية والعينية . واجد لزاما علي مرة اخرى ان اعرب هذا العام عن بالغ قلقي لتباطؤ معدل المعونة الدولية وما لذلك من آثار سيئة في نتائج العقد الانمائي الحالي . اذ يلزم بذل الجهود المتواصلة الدائبة ، عن طريق تدابير التجارة والمعونة ، لتزويد البلدان المتنامية بالموارد الخارجية التي تحتاج اليها تعزيزا لجهودها الخاصة . ان جولة كنيدي للمفاوضات نجحت نجاحا مرموقا ، الا انه لا بد من الاعتراف بأن الاتفاقات الجديدة ليس فيها الكثير مما يدعو الى ارتياح البلدان المتنامية ، وخاصة في القطاع الزراعي . على ان انشاء برنامج لتشجيع الصادرات بمساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وباشتراك اللجان الاقتصادية الاقليمية الاربع ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) ، تعتبر بالتأكيد خطوة في سبيل اقامة نظام اكثر توازنا للعلاقات التجارية الدولية .

Digitized by UNOG Library

٦٢ — وقد كرس المجلس الاقتصادى والاجتماعي جزءا كبيرا من اهتمامه ، في دورته الثالثة والاربعين ، الى الوسائل الرامية الى تشجيع تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى البلدان المتنامية ، واني على اقتناع بأن المجال يتسع ، في الوقت الحاضر ، لزيادة هذا التدفق . الا ان رؤوس الاموال الخاصة لا تصلح لكثير من المشروعات ذات الصبغة غير التجارية ، كانشاء مقومات الهيكل الاقتصادى والمرافق التعليمية . ومن الوقائع المقررة ان الحاجة الى التمويل العام الدولي لا تزال قائمة .

٦٣ — وهنالك مسألتان آمل ان تقدما ، في الاشهر المقبلة ، دليلا جديدا على ان مبدأ التضامن بين الدول الاعضاء ما زال حيا . المسألة الاولى هي مسألة تجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية . ان حالة المؤسسة تدعو الى القلق بوجه خاص لان الاشتراكات المقدمة في عام ١٩٦٥ قد نفدت تقريبا . وان نوع القروض التي تمنحها المؤسسة يؤدى دورا لاغناء عنه في انماء قطاعات معينة من الاقتصاد ، ولا سيما المقومات الهيكلية ، في البلدان المتنامية . واني احث الحكومات الرئيسية المعنية على بذل قصاراها لضمان تغذية موارد هذه المؤسسة الحيوية .

٦٤ — اما المسألة الثانية ، فهي انشاء صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، وهو ما قررته الجمعية العامة رسميا . ويبدو لي ان من الواجب ، في الظروف الحاضرة ، النظر بصورة جدية في امكانية الاستعانة ، في ادارة الصندوق الجديد ، بخبرة برنامج الامم المتحدة الانمائي ومعارفه ، وذلك بمقتضى اتفاق مناسب . وقد لفتّ النظر من قبل الى ان البرنامج اثبت قدرته على التوسع المستمر واكتساب مرونة متزايدة . كما اشرت الى ان برنامج الامم المتحدة الانمائي لا يمكن ان يعتبر ، بنطاقه الحالي وتنوع نشاطاته ، مجرد مصرف للمشاريع قبل الاستثمارية ؛ بل الاولى ان يعتبر هيئة انمائية مركزية يمتد نشاطها في اتجاهات عديدة وتملك قدرة عالية على التكيف مع الاحتياجات الجديدة ، وتستطيع ان تربط عملها ربطا وثيقا بأعمال المؤسسات المالية مثل المصارف الاقليمية الجديدة .

٦٥ — وينبغي التنويه خاصة بالدور الحيوى المتزايد الاهمية الذى تسهم به اللجان الاقتصادية الاقليمية في الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في سبيل الانماء الاقتصادى والاجتماعي في كافة انحاء العالم ، لا سيما في البلدان المتنامية . ان اللجان الاقتصادية الاقليمية تهيء القيادة اللازمة في السعي الى توطيد التعاون داخل الاقاليم التي تخدمها وذلك عن طريق برامجها العملية والتنفيذية التي ادت الى التعجيل بانشاء المؤسسات الاقليمية . ولقد كرر اعضاء اللجان الاقتصادية الاقليمية من البلدان النامية والمتنامية على السواء ، كما حدث مؤخرا بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لانشاء اللجنة الاقتصادية لاوروبا واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، تصميمهم على مضاعفة جهودهم وتوطيد التعاون بينهم لتضييق الهوة المتسعة بين البلدان الغنية والفقيرة .

٦٦ — وقد اكتسبت مسائل التعاون والتنسيق بين اعضاء اسرة مؤسسات الامم المتحدة اهمية متزايدة خلال السنة الماضية . ولذلك فقد قررت ، بالاتفاق مع اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، انشاء منصب الامين العام الوكيل للشئون المشتركة بين الوكالات .

Digitized by UNOG Library

٦٧ — وتلبية لتوصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، جرت خلال السنة الماضية مشاورات واسعة بين الوكالات في شئون الادارة والميزانية . وقد تناولت هذه المشاورات ، اولا وقبل كل شيء ، اقتراح انشاء وحدة تفتيش مشتركة ، واني اتطلع الى انشاء هذه الوحدة في اوائل السنة القادمة . هذا واني في سبيل تقديم تقرير خاص الى الجمعية العامة عن مسألة تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة في مجموعها .

٦٨ — واود ان ابدى ترحيبي بالاهتمام المتزايد في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة كلها بالنواحي المختلفة لما يمكن ان يسمى اجمالا بالتقييم . اذ يجرى حاليا تقييم نشاطات التعاون التقني وفقا لمقررات المجلس الاقتصادى والاجتماعي . وسيتم في القريب تعيين مقررين خاصين في ميدان الانماء الاجتماعي وذلك لتقييم النشاطات الموضعية في هذا المضمار . ويمكن القول اجمالا بأن وحدة التفتيش المشتركة التي ستنشأ قريبا تستطيع ان تقوم كذلك بنشاطات متصلة بالتقييم . وهذا القول يصدق ايضا على لجنة البرنامج والتنسيق التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٦٩ — واعتقد ان اكثر ما يلزم الآن ، ازاء هذا النظام الدولي الكبير النمو ، هو قيام الهيئات الحكومية الدولية المختصة والامانة العامة ، كل في مجال اختصاصها ، ببذل الجهود الصابرة من اجل زيادة فعالية عمل الهيكل الحالي للمؤسسات التي تتكون منها اسرة مؤسسات الامم المتحدة .

*

* *

٧٠ — لقد واصل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في السنة الماضية انماء نشاطاته وتدعيمها ، واحرز تقدما عاما في تعيين ودراسة المشاكل الرئيسية التي يواجهها المجتمع التجارى الدولي في ميادين السلع الاساسية ، والمصنوعات ، والتمويل ، والمعاملات غير المنظورة والنقل البحرى ، وكذلك في شئون السياسة التجارية بوجه عام والمساعدة الانمائية . وعلى ذلك فان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء يؤدى الآن مهمته تمام الاداء بوصفه جهازا لوضع سياسة متكاملة للتجارة والانماء ، وهو يواصل تلك العملية التاريخية التي ادت الى عقد مؤتمر جنيف لعام ١٩٦٤ الذى اخرج الى الوجود هذه الاداة الجديدة من ادوات التعاون الاقتصادى الدولي .

٧١ — ومن واجبي ايضا ان اسجل ، مع ذلك ، ان التقدم المحرز ، خلال الفترة المستعرضة ، نحو تحقيق الغايات والاهداف التي تقررت في عام ١٩٦٤ كان بطيئا الى حد يدعو الى الجزع ، والى انه لم يتحقق ، من وجهة نظر البلدان المتنامية ، اى تقدم محسوس سواء فيما يتعلق بالتجارة او بالتمويل الانمائي . ولئن كان من الصحيح ان عددا كبيرا من البلدان التجارية الهامة قد اشتركت برعاية مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، في جولة المفاوضات المعروفة

Digitized by UNOG Library

باسم جولة " كنيدى " ، وان اختتام هذه المفاوضات بنجاح يعتبر خطوة هامة جدا ستسهم في زيادة نمو التجارة العالمية ، فان من الصحيح كذلك — وهذا امر معترف به على نطاق واسع — انه ينتظر لهذا النمو ان يكون ملحوظا بصفة خاصة في التبادل التجارى بين البلدان النامية ، وانه يرجح ان معظم البلدان المتنامية ستجني من الاتفاقات التي تم الوصول اليها في جولة كنيدى فوائد اقل من الفوائد التي تجنيها البلدان النامية بكثير . ان البلدان المتنامية لا تزال تواجه صعوبات اساسية تتطالب اهتماما عاجلا منعا لزيادة اتساع الهوة القائمة فيما بين البلدان النامية والعالم المتنامي . ولا شك في ان السياسة الداخلية للبلدان المتنامية ستكون عاملا حاسما في تقرير ما اذا كانت هذه الهوة ستواصل الاتساع او ان في الامكان تضييق شقتها ؛ ولكن هذا لا ينتقص من اهمية التدابير الدولية في ميدان التجارة والانماء .

٧٢ — ومع ان الاجهزة الدائمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ستواصل التفرغ لمعالجة هذه المشاكل ، فاني واجد الامل في ان تتيح الدورة الثانية للمؤتمر ، التي ستنعقد بنيودلهي من ١ شباط (فبراير) الى ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، فرصة قيام المجتمع العالمي ، مستلهما روح تقاسم المسئولية ، بجهود عملية مشتركة في سبيل تحقيق اهداف مشتركة مقبولة ، على الاقل فيما يتعلق بمسائل محددة لا يبدو ان احراز تقدم ملموس في سبيل حلها امرا بعيد المنال . ومما كثر ذكره في الآونة الاخيرة من بين هذه المسائل : التخفيف من قيود تجارة السلع الاولية ؛ وانشاء نظام عام للافضليات للمصنوعات لصالح البلدان المتنامية ؛ ووضع برنامج للتمويل الاضافي ؛ وتمويل المخزونات الاحتياطية ؛ والتدابير الرامية الى تحقيق التوسع التجارى والتعاون والتكامل الاقتصاديين بين البلدان المتنامية ، ودعمها بتدابير تتخذها البلدان النامية ؛ والعلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وكما ذكرت في مقدمة تقريرى السنوى للعام الماضي ، فانه لا شك في ان الارادة السياسية لحكومات الدول الاعضاء ستظل العامل الرئيسي الذى سيحدد الى اى مدى يمكن لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ان يصبح جهازا فعالا لاعتماد الحلول الملموسة .

٧٣ — وفيما يتعلق باحدى المسائل المشار اليها آنفا ، وهي مسألة انشاء نظام عام للافضليات ، فاني اود ان اشدد على الاهمية التي ينبغي تعليقها على التصريح الذى ادلى به في ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٧ رئيس جمهورية الولايات المتحدة في اجتماع رؤساء الدول الامريكية في بونتا ديل ايستي ، ومؤداه ان حكومته على استعداد لتقصي " امكانيات منح المزايا التفضيلية فيما يتعلق بالتصريفة ، على اساس مؤقت ، لجميع البلدان المتنامية في اسواق جميع البلدان المصنعة " . اذ ان هذا الموقف يمكن ان تكون له اهمية اقتصادية بالغة بالنسبة الى البلدان المتنامية .

٧٤ — ان ما ينبغي ان ننتظره من الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، في هذه المسائل الرئيسية من مسائل التجارة والانماء ، هو اتخاذ القرارات السياسية الاساسية

Digitized by UNOG Library

التي تسمح لاجهزة المؤتمر الدائمة بمتابعة الكثير من مهامه على اساس تنفيذى ، اذ يمكن عندئذ رسم مجموعة متلاقية من تدابير المتابعة الرامية الى عقد اتفاقات ملموسة والوصول الى نتائج عملية خلال فترة معينة من الزمن ، وعندما اشرت ، في البيان الذى ادليت به مؤخرا امام المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الى ضرورة اتباع جولة كنيدى ب " جولة نيودلهي " ، فانما كنت اعني بذلك ان مؤتمر نيودلهي ينبغي ان ينبثق عنه تعاون دولي مستمر موجه نحو اتخاذ التدابير العملية . ان التطبيق الناجح لهذه التدابير المتلاقية يتطلب قيام العالم النامي والعالم المتنامي ببذل جهود تعاونية مشتركة متواصلة .

٧٥ — وعلى الصعيد النظمي ، فان من الضرورى تعبئة تأييد جميع المنظمات والهيئات التي تستطيع الاسهام بصورة ايجابية في العمل الدولي لكي يتسنى المضي في مضاعفة هذه الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في ميدان التجارة والانماء بما يعود بالفائدة القصوى على الحكومات ، وقد جرى اتخاذ بعض الخطوات الهامة في هذا الصدد . ان النماء المتسق لهذه الجهود امر يتوقف الى حد كبير ، بالضرورة ، على سلامة توزيع المهام المختلفة . ولذلك يبدو من المستصوب التأكيد من جديد على الدور المركزى الذى اسندته الجمعية العامة في ميدان التجارة ، بما في ذلك المعاملات غير المنظورة ، الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، وتعزيز هذا الدور .

*

* *

٧٦ — ان انشاء جهاز جديد للانماء الصناعي تابع للامم المتحدة امر يكتسب دلالة خاصة في ضوء الشعور بخيبة الامل الناجم عن ضعف معدل النمو الاقتصادى للبلدان المتنامية في السنوات الاخيرة . ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي تعبر بطبيعتها وبولايتها ، عن تزايد ادراك الاهمية الحيوية لضرورة قيام قطاع صناعي عصرى . وقد اخذت البلدان المتنامية تتطلع بصورة متزايدة الى التصنيع المعجل بوصفه البديل الوحيد للركود المزمن الذى تعانيه اقتصادياتها ولاتساع الهوة الاقتصادية التي تبعد سكانها عن فوائد المجتمع الصناعي المعاصر .

٧٧ — الا ان الآمال العظام التي يثيرها انشاء جهاز مركزى للتصنيع تابع للامم المتحدة يجب الا تحجب عن انظارنا ضخامة المهام التي ينطوى عليها الامر وتشعبها . فالواقع حتى الان هو ان ما يقرب من ٩٥ في المائة من الانتاج الصناعي في العالم يأتي من بلدان يقل مجموع سكانها عن ثلث سكان العالم . وتحقيق توازن افضل في هذا المجال ، عن طريق اتاحة امكانيات مماثلة لذلك العدد الكبير من سكان البلدان المتنامية التي ما زال انتاجها الصناعي يقتصر على نسبة

Digitized by UNOG Library

٥ في المائة من انتاج العالم ، امر سيتطلب جهودا هائلة . وقد تقوم منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي بدور هام في تحقيق التعاون الدولي الحقيقي في هذا الميدان ، الا انه ليس ثمة من شك في ان التعجيل بتصنيع البلدان المتنامية هدف يتطلب موارد ضخمة .

٧٨ — ومن المرجح ان تصبح اهم مهمة بعينها تواجهها البلدان المتنامية في العقد او العقدين القادمين هي بناء المجمعات الصناعية واقامة المنشآت اللازمة لصنع مجموعة كبيرة متنوعة من المنتجات الصناعية ، وذلك في اطار مجهود يرمي الى استغلال مواردها الطبيعية الى الحد الاقصى . وانه لمن المستبعد ان يتسنى حل مشاكلها الاجتماعية والسياسية الاساسية في بيئة مستقرة دون اقامة قدرة انتاجية ذاتية مستقلة اساسها التقنية العصرية . فان الامكانيات الخارقة للتقنية التابيقية هي وحدها التي تتيح الامل في امكان تأمين عمالة منتجة ودخول اعلى لسكان العالم المتزايدين تأمينا فعالا .

٧٩ — ومع ان الموارد الضخمة اللازمة ليست متاحة لا لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ولا لاى جهاز آخر من اجهزة الامم المتحدة الحالية ، فان المنظمة المذكورة تستطيع ان تقوم بدور استراتيجي في تشجيع تعبئة الجهود الدولية وفي البحث عن طرق جديدة لمعالجة مشاكل الانماء المزمنة . اذ انه لابد لنا ، اذا اخذنا الهدف النهائي مأخذ الجد واردنا ان نعجل بتصنيع البلدان المتنامية تعجيلا ملموسا ، ان نوجد اشكالا جديدة للعمل الدولي الفعال . ان وجود استراتيجية ملائمة للانماء الصناعي يعتبر الآن عنصرا هاما من عناصر السياسات الانمائية الطويلة الاجل للبلدان المختلفة . وسيلزم ، في الوقت نفسه ، ايلاء مزيد من الاهتمام لايجاد استراتيجية دولية لتشجيع التعاون المؤدى الى بلوغ اهداف الانماء الصناعي .

٨٠ — ومن امثلة التدابير ذات الاهمية الاستراتيجية بالنسبة الى هذه الاهداف ، تلك البرامج التعاونية التي يجرى اعدادها لتشجيع الصناعات التصديرية وتلك الاولوية العالية التي يتعين اعطاؤها للعمل على انشاء الصناعات المنتجة للوازم الزراعية . ونجد ، في مجال آخر من هذه المجالات ، تأكيدا مجددا على برامج المعونة الغذائية يقصد به مواجهة ازمات النقص المباشرة ، الا ان توفر المستوى الكافي من الموارد الغذائية امر يتوقف ، في المدى البعيد ، على قدرة البلدان المتنامية على انتاج معظم احتياجاتها الغذائية او على شرائها . والانماء الزراعي لهذه البلدان يعرقله حاليا الافتقار الى الاسمدة ، والى مبيدات الحشرات والآفات ، والى الجرارات والادوات الزراعية وغيرها من اللوازم الزراعية التي يتوقف توفرها في البلدان المتنامية بالكميات الكافية ، في نهاية الامر ، على وجود صناعات قادرة على انتاجها حيث توجد الحاجة اليها .

٨١ — وستنظر الندوة الدولية المعنية بالانماء الصناعي ، التي ستنعقد في اواخر عام ١٩٦٧ ، في المسائل المبدئية العامة المتصلة بالتصنيع وفي التدابير المناسبة لتحقيق التعاون البناء على الصعيد الدولي . ويتضمن جدول اعمال الندوة دراسة الصناعة العالمية دراسة عامة

Digitized by UNOG Library

فضلا عن النظر في المشاكل الخاصة بالقطاعات الصناعية الرئيسية والحالة المنتظرة لتلك القطاعات . وسينظم بمناسبة عقد الندوة معرض لتشجيع الصناعات يتيح للاشخاص المعنيين من البلدان النامية والمتنامية فرصة بحث مشاريع محددة من مشاريع الانماء الصناعي .

*

* *

٨٢ — لقد شهدت السنة المنصرمة تطورا سريعا في فعالية برنامج الامم المتحدة الانمائي وامكانياته التنفيذية . فقد اتخذ كل من مجلس ادارة البرنامج ومديره والوكالات التنفيذية والمشتركة فيه خطوات هامة لرفع مستوى المساعدات المقدمة بموجب البرنامج والتعجيل بتقديمها . وقد قامت الامم المتحدة بدور ايجابي في هذه الخطوات التقدمية ، وذلك عن طريق الكثير من هيئاتها الحكومية الدولية ، وامانتها العامة ، وبرنامجها العادي للمساعدة التقنية ، والعمليات الممولة من الاعتمادات المخصصة لاغراض معينة ، والاستعانة على الاخص بموارد برنامج الامم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بالعمل على الصعيد المحلي .

٨٣ — وقد تمت التوصية بأن يتبع برنامج الامم المتحدة الانمائي اجراءات جديدة للبرمجة تسمح بالموافقة على طلبات الحصول على المساعدة التقنية فور قيام الحاجة اليها ورصد الاعتمادات اللازمة للمدة التي يستغرقها كل مشروع من المشاريع كاملة . ان هذه الزيادة في المرونة والقدرة على الاستجابة لن تؤدي الى زيادة تحسين تخطيط البرامج فحسب ، بل وكذلك الى زيادة تحسين تنفيذ المشاريع القومية والاقليمية للمساعدة التقنية المضطلع بها في اطار البرنامج .

٨٤ — هذا وقد طبقت بالفعل ، ريثما يتم ذلك ، تدابير اخرى ترمي الى اكساب المساعدة المقدمة بموجب البرنامج قيمة استراتيجية متزايدة . كما توثقت عرى التعاون بين الحكومات والبرنامج في تحديد الحاجات ذات الاولوية فضلا عن تأمين تكامل المشاريع ، كبيرها وصغيرها . كذلك اقدمت الوكالات ، في مقارها وعلى الصعيد المحلي معا ، على المشاركة بكل طاقتها في هذا المسعى الذي يهدف الى اعطاء المزيد من الزخم والتماسك لجهودنا المشتركة في سبيل الانماء . وهذا امر له اهميته الخاصة ، في هذا الوقت الذي تريد فيه حكومات البلدان المتنامية ان يصار الى تنفيذ مشاريع متعددة الاغراض تقتضي الاستعانة بفروع اختصاص مختلفة .

٨٥ — وقد اتسع نطاق برنامج الامم المتحدة الانمائي بوصفه مجهودا تعاونيا بين الحكومات وبين الوكالات ، وذلك بفضل التعاون المتزايد على الدوام مع اللجان الاقتصادية الاقليمية وهيئات الامم المتحدة المختلفة ، وكذلك مع برامج المساعدة الاقليمية والثنائية ، سواء منها الخاصة او العامة .

Digitized by UNOG Library

٨٦ — كذلك فان نظام التشاور بين البرنامج والمؤسسات المالية آخذ في التوسع . وهذه المشاورات تثمر ثمارها على مستويات كثيرة . فهي تسهل تقديم الاستثمارات عقب النشاطات قبل الاستثمارية ، وتقدر بعض المصادر تلك الاستثمارات بما يتجاوز ١٨٠٠ مليون دولار . وفي الوقت نفسه ، فان هذه العلاقات الاوثق تساعد على توجيه المزيد من اعمال البرنامج الوجهات الكفيلة باستدرار المزيد من الاستثمارات .

٨٧ — كما يقدم برنامج الامم المتحدة الانمائي الدعم المالي والتقني الى مؤسسات الاقراض القومية والاقليمية ، ومن امثلتها المصرف الانمائي الافريقي . وعمد مدير البرنامج ، بمبادرات مباشرة منه ، الى دعم انشاء مؤسسات التمويل الجديدة عندما كان يبدو له ان قيامها ضروري . ومن امثلة ذلك الجهود المبشرة بالنجاح التي تبذل لانشاء مصرف انمائي لمنطقة البحر الكاريبي . كما يقوم البرنامج ، تحوطا ، بتوسيع حافظة استثماراته الانمائية . وهو يفعل ذلك بتقديم القروض القصيرة الاجل من احتياطياته النقدية المخصصة التي لا تكون لازمة في الحال . وتقدم هذه القروض بالاشتراك مع مؤسسات التمويل الاخرى ، بما فيها المصارف الاقليمية ، وهي تكرس لدعم المشاريع الانمائية .

٨٨ — وفي الوقت نفسه ، يدير البرنامج بكفاءة المساعدات التقنية والمالية المقدمة من صندوق الامم المتحدة لانماء ايريان الغربية بعد عودة الصندوق الى مزاولة نشاطه . وقد عقدت هولندا مبلغ ثلاثين مليون دولار للصندوق . ومن المتوقع ان ترد له تبرعات اضافية من اندونيسيا عند الفراغ من اعداد الخطة الانمائية الرئيسية التي يجرى وضعها الآن . وهذه النتائج توحي بأن للبرنامج القدرة على ان يتولى ، بالقليل من التعديلات المناسبة ، ادارة اية اعتمادات اضافية مخصصة لاغراض معينة قد تود الحكومات ان تعهد بها اليه في مجالات اخرى من مجالات المساعدة الانمائية المؤقلمة او المتخصصة .

٨٩ — واني لعلى يقين من ان هذا التطور الدينمي للبرنامج هو مبعث ارتياح كبير للحكومات المشتركة التي يربو عددها على ١٣٠ حكومة ، اى حكومات جميع البلدان النامية والمتنامية في العالم تقريبا ، وفي ذلك مكسب جديد يضاف الى المكاسب التي جنتها تلك الحكومات نتيجة للثقة التي وضعتها في البرنامج والتي تتمثل في التبرعات التي عقدتها للبرنامج الجارى الذى يبلغ مجموع نفقاته ، باستثناء صندوق ايريان الغربية ، رقما يلفت الانظار هو ١٧٦١ مليون دولار ، منها ٧٨١ مليون دولار ستأتي من الموارد المركزية للبرنامج ، و ٩٨٠ مليون دولار ستأتي من تبرعات البلدان المتنامية المعنية مباشرة .

٩٠ — ان برنامج الامم المتحدة الانمائي هو دليل ناطق على نجاح التعاون التقني المتعدد الاطراف وعلى فعاليته . الا انه لا بد لنا من الاعتراف بأن اثر هذا التعاون مازال متواضعا ، وذلك ليس بسبب العيوب الهيكلية التي يعمل على ازالتها بهمة ونشاط ، بل بسبب محدودية الاموال المتاحة له .

*

* *

Digitized by UNOG Library

٩١ — ولست ارى اننا في سبيلنا الى كسب الحرب ضد العوز ، فان الهوة المتمثلة في عدم تكافوء الفرص بين الافراد والامم تتسع في كثير من الحالات ان لم يكن في معظمها ، ان عدم التكافوء هذا آخذ في الازدياد ، وفي كل اسبوع يعاني المزيد والمزيد من الناس هوان اجحاف اقتصادي واجتماعي لا مبرر لوجوده ، وهم يدركون ذلك .

٩٢ — ان مسئولية مكافحة الفقر مكافحة افعل مسئولية جسيمة يقع عبئها على عاتق البلدان المتنامية والنامية على السواء ، والفرق شاسع بين ما تفعله البلدان المستقلة الجديدة وبين كل ما يمكنها حقا ان تفعله وكل ما يجب ان تفعله . كما ان على البلدان المصنعة ، بدورها، ان تفيق من السبات الذي اوقعها فيه رخاؤها لتدرك حقائق العالم المحيط بها وتتحسس الفورة التاريخية التي هي مقحمة فيها حتما ، ان في وسعها ان تساعد العالم المتنامي على بلوغ مرحلة النماء الذاتي او ان تتركه في مرحلة التخلف الحاضر ؛ ان امامها خيارا تترتب عليه تبعات جسيمة ، لان الطريقة التي تستخدم بها جزءا صغيرا فحسب من الزيادة السنوية في ثروتها التقنية والمادية ستقرر الى حد كبير مدى التقدم الانساني .

٩٣ — اننا نقترب من النقطة التي لا رجعة بعدها ، فما لم تكن جميع البلدان على استعداد لبذل جهود اكبر واكبر كثيرا مما بذلته في الماضي ، فان العالم لن يحل مشكلة الغذاء ، وآنئذ تضيع حياة مئات الملايين من الشباب في المناطق الريفية هباء ، وتؤدي الهجرة المتضخمة الى المدن الى جعل المعيشة في المراكز الحضرية بالبلدان المتنامية امرا لا يكاد يطاق ، ويصبح العنف هو القاعدة لا الاستثناء .

٩٤ — بيد انه لم يفت بعد اوان افتتاح عصر جديد ، عصر يتسم بادراك المسئولية . وهذا يتطلب تغييرا جوهريا في مفهومنا لارادة البقاء ، ويقتضي اضفاء بعد جديد على التضامن العالمي في سبيل الانماء ، كما يستلزم القبول بتضحيات معينة . ان هذه التضحيات تعتبر صغيرة حقا اذا قيست بمقياس القدرة على بذلها والنتائج التي يمكن ان تثمرها ، وهي لازمة الآن دون المزيد من الانتظار . كذلك ينبغي العمل دون تاخير على زيادة مساعدات البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ، وزيادتها ضعفين ثم ثلاثة اضعاف في اقل عدد ممكن من السنوات .

سابعا

حقوق الانسان

٩٥ — ابرزت في مناسبات عديدة في الماضي اهمية العمل الذي تؤديه الامم المتحدة ، والذي لا يزال عليها ان تؤديه ، في ميدان تعزيز حقوق الانسان للجميع وحمايتها .

Digitized by UNOG Library

٩٦ — واتسمت السنة المستعرضة بحدث هام هو اقرار الجمعية العامة ، بالاجماع ، في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، للعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان . وعلى هذا فان مهمة وضع القواعد التي بدأت في عام ١٩٤٨ باصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واستمرت باقرار عدد من الاعلانات الاخرى فضلا عن عدة اتفاقيات دولية في ميادين محددة ، قد تكللت بانعقاد هذا الاتفاق بين بلدان العالم كله على مجموعة كبيرة من المبادىء والقواعد التي تراها ضرورية لضمان احترام كرامة الشخص الانساني وقيمته .

٩٧ — ان هذا التعهد العالمي الذى قطعته على نفسها رسميا الدول الاعضاء في الجمعية العامة هو احد المعالم البارزة في طريق الجهود التي تبذلها الامم المتحدة من اجل تشجيع احترام حقوق الانسان . وقد اعربت ديباجة الاعلان العالمي وديباجتا العهدين عن الاقتناع بأن الاعتراف لافراد الاسرة البشرية جميعا بالكرامة الانسانية الاصيلة وبالحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف هو الاساس ليس فقط للحرية والعدل بل وللسلم ايضا . وقد اخذت تظهر تدريجيا في اطار الامم المتحدة فلسفة مشتركة بشأن حق كل فرد ، دون تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين ، في ان تحترم كرامته كانسان سواء في الميادين المدنية والسياسية او في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . واني اعتبر ذلك عاملا جوهريا في البلوغ التدريجي للاهداف المعلنة في الميثاق والمتمثلة في السلم العالمي ، والتعاون والتطور السلميين في الميدان الاقتصادى والاجتماعي .

٩٨ — ان مجرد اقرار مختلف العهود والاتفاقيات الدولية ليس كافيا بذاته . اذ ان الغرض النهائي من جميع اتفاقيات الامم المتحدة — الا وهو تجسيد المبادىء المتفق عليها في الامم المتحدة في قواعد ملزمة قانونا بحكم التشريع القومي للدول الاعضاء — لا يمكن ان تتحقق كاملا الا بقيام الدول الاعضاء بالتصديق على هذه الوثائق الدولية وفقا لاجراءاتها الدستورية الخاصة . وترد من حين الى آخر معلومات مشجعة عما تناله الاحكام الكثيرة الواردة في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وفي غيرهما من اتفاقيات الامم المتحدة ، من بحث ونظر مستفيضين على الصعيد القومي . وقد ورد حتى الآن نصف عدد التصديقات اللازمة لنفاذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله . الا ان اتمام عملية تصديق الدول الاعضاء امر لاغناء عنه اذا اريد ان يكون لهذه الوثائق ، التي هي ثمرة مفاوضات دقيقة ، مفعولها الكامل ، وان يتسنى منح مسئوليات جديدة لهيئات الامم المتحدة القائمة او اخراج المؤسسات الجديدة التي تقتضي هذه الوثائق بانشائها الى حيز الوجود . ولي وطيد الامل في ان يهيء الاحتفال بالسنة الدولية لحقوق الانسان حافزا قويا للدول الاعضاء لتلبية نداءات الجمعية العامة الداعية الى اتخاذ التدابير اللازمة لاتاحة نفاذ اتفاقيات الامم المتحدة الرئيسية في ميدان حقوق الانسان في موعد قريب . اما تلك البلدان التي قد تحسب ان لا داعي لصيرورتها اطرافا في هذه الاتفاقيات لانها

Digitized by UNOG Library

وفرت من قبل الضمانات الكافية للحقوق المعلنة في اتفاقيات الامم المتحدة ، فينبغي لها ان تدرك ان مساهمتها الايجابية في هذا الجهد الطويل الاجل الذى تضطلع به الامم المتحدة يشكل هو ايضا جزءا هاما من مساهمتها في تحقيق التضامن الدولي وفي الجهود المبذولة لبلوغ اهداف الميثاق المتمثلة في السلم والتعاون الاقتصادى والاجتماعي وتنسيق اعمال الامم .

٩٩ — وبالاضافة الى التقدم الهام المحرز في ميدان وضع القواعد المتعلقة بالاحترام العالمي لحقوق الانسان ، تتخذ تدريجيا تدابير هامة ايضا لتمكين الامم المتحدة من الاضطلاع بدور مكمل لدور الحكومات في اشاعة احترام حقوق الانسان ومنع الانتهاكات الصارخة لهذه الحقوق . فالوثائق الدولية الجديدة المعقودة برعاية الامم المتحدة تتضمن احكاما ترمي الى تشجيع تنفيذها والحث عليه . وتجيز بعض قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي الاخيرة للجنة حقوق الانسان باجراء دراسة للحالات التي تنطوى على وجود انماط ثابتة لانتهاك حقوق الانسان ، مثال ذلك سياسة الفصل العنصرى " الابرتهايد " والتمييز العنصرى ، كما تجيز للمجلس النظر في تلك الحالات . وبناء على توصية من اللجنة والمجلس ، ستعرض على الجمعية العامة للنظر مسألة إعمال حقوق الانسان بواسطة مفوض للامم المتحدة لحقوق الانسان اوالى هيئة دولية اخرى مناسبة .

١٠٠ — ان تجدد نشاط الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان يعبر بلاشك عن اهتمام منظمتنا الصادق بما اسميته مؤخرا " العامل الانساني " ، اى اهتمامها الايجابي بمصير كل انسان تتأثر حياته وسعادته ورفاهه الاقتصادى والاجتماعي بمشاكل تعرض على المنظمة في العادة بصورة مجردة ، ومن زاوية العلاقات بين الدول .

١٠١ — واني آمل ان تتيح سنة ١٩٦٨ ، التي اعلنتها الجمعية العامة سنة دولية لحقوق الانسان ، فرصة فريدة لاستعراض النشاطات الماضية واعادة تقييمها واقتراح الاهداف اللازمة للجهود المقبلة . وينبغي ، خلال هذه " السنة " ، ان يعبر بصورة ملموسة عن مشاعر العطف والرحمة وللحرص على الكرامة الانسانية ، التي هي امر يشرف جيلنا . وينبغي ايلاء المراعاة لتنوع الحضارات والآراء السياسية والمعتقدات الدينية والفلسفية التي هي مصدر ثراء للبشرية ، بغية اضفاء طابع العمق على البحث الجارى عن مواطن الاتفاق على وسائل كفالة احترام حقوق الانسان في ضوء مقتضيات التقدم والتطور المعاصرين في الميدان التقني . هذا وان الاجتماعات والحلقات الدراسية والمحاضرات العديدة ، وغيرها من النشاطات التي تعتزم الحكومات والمؤسسات الخاصة تنظيمها تلبية لدعوة الجمعية العامة ، والمؤتمر الكبير الذى ستنظمه الامم المتحدة عن حقوق الانسان في طهران خلال عام ١٩٦٨ ، كفيلة بأن تتيح فرصة نادرة لهذا الغرض .

Digitized by UNOG Library

ثامنـا

الفصـــل العنصرى 'ابرتهايد'

١٠٢ — لم يطرأ خلال هذه السنة كذلك اى تحسن على الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية حيث كان فرض سياسة التمييز والعزل العنصريين بالقوة ، والتوترات الناجمة عن ذلك ، مصدر قلـــق جسيم للمجتمع الدولي منذ امد طويل .

١٠٣ — وفي الوقت الذى تظهر حكومة افريقيا الجنوبية فيه رغبة اكبر من ذى قبل في مقاومـــة الشجب الدولي لسياسة الفصل العنصرى ، وذلك بمضاعفة حملات الاعلان والدعاية ، نجد ان سياستها هذه بقيت على حالها دون تغيير . ولم تكتف تلك الحكومة بالامتناع عن هجر هذه السياسة كما طالب بذلك مرارا كل من الجمعية العامة ومجلس الامن ، بل انها مضت في انتهاجها بالمزيد والمزيـــد من الاصرار . ويقترن التحزيز المستمر لتدابير التمييز والفصل العنصريين بتشديد متواصـــل في صرامة التدابير المتخذة ضد المقاومة التي تميل ، ازاء حرمانها المتزايد من وسائل التعـــبير السلمية المشروعة ، الى اتخاذ اشكال عبر قانونية ، بل وعنيفة .

١٠٤ — ولم يكن ثمة مناص من ان يؤدى اصرار الحكومة على فرض سياستها العنصرية بالقوة ، ورفضها التشاور مع السواد الاعظم من السكان في امر مصير الامة ، الى تشديد التوتر والى الفقدان المتزايد للايمان بامكان التحول السلمي وفقا للاهداف التي حددها كل من الجمعية العامة ومجلس الامن بجلاء . وقد اقترن ذلك بتزايد شعور الدول الاعضاء بخيبة الامل ازاء عدم فعالية تدابير الامم المتحدة بشأن هذه المشكلة .

١٠٥ — ولم ينظر مجلس الامن في هذه المسألة منذ ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ . والواقع ان المسألة لم تعرض عليه نظرا الى عدم توفر الاتفاق بين الدول المعنية بشان ما يمكن اتخاذه من التدابير المجدية الجديدة التي تتجاوز التدابير المتخذة في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، ولا سيما منها فرض الحظر على الاسلحة .

١٠٦ — اما الجمعية العامة فقد واصلت النظر في المسألة كل عام ، واتخذت بشأنها عددا من القرارات التي يمكن وصفها بأنها تنصب على اربع نواح رئيسية من نواحي المشكلة .

١٠٧ — فقد حضت الجمعية ، باغلبيات كبيرة ، الدول المعنية ان تتخذ الخطوات اللازمة لتأمين الانفكاك الاقتصادى من افريقيا الجنوبية ، وان تيسر اتخاذ التدابير الفعالة برعاية الامـــم المتحدة ، ولا سيما مجلس الامن .

١٠٨ — وعملت الجمعية العامة على تشجيع النشاطات الانسانية الرامية الى مساعدة ضحايا التمييز العنصرى ، وبالتالي اظهار الاهتمام الدولي بهذه المشكلة .

Digitized by UNOG Library

١٠٩ — كما ان صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية — الذى انشئ في عام ١٩٦٦ لتقديم المساعدة القضائية الى الاشخاص المتهمين بموجب القوانين التمييزية ، وتقديم الاغاثة الى اسرهم والى اللاجئين ، واتاحة فرص التعليم للمسجونين ولمعاليهم — تلقى في عام ١٩٦٧ تبرعات اكبر من التبرعات السابقة ، وان لم تزل هذه التبرعات ترد من عدد قليل نسبيا من الدول الاعضاء .

١١٠ — كذلك تلقى برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي المعد لابناء افريقيا الجنوبية ، الذى انشئ في عام ١٩٦٦ ايضا عملا بقرار مجلس الامن ١٩١ (١٩٦٤) ، دعما اكبر من السابق من بعض الدول الاعضاء . واني ادرس حاليا ، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٣٥ (الدورة ٢١) ، مسألة توحيد هذا البرنامج وادماجه مع البرامج الخاصة المعدة لافريقيا الجنوبية الغربية وللاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية .

١١١ — واني آمل ان تحظى هذه البرامج الانسانية بدعم مالي متزايد من عدد اكبر من الدول ، لكي يتسنى لها ان تحقق اغراضها على الوجه الكافي .

١١٢ — ولقد قامت الجمعية العامة ولجنتها الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، بالتأكيد بصورة متزايدة على ضرورة نشر المعلومات على اوسع نطاق ممكن عن الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية وعن الجهود المبذولة من الامم المتحدة لمعالجتها . وقد رأتا ان مضاعفة الجهود المبذولة في نشر المعلومات ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ، امر لاغناء عنه اذا اريد تمهيد السبيل لتحقيق اكبر قدر ممكن من الاتفاق على اتخاذ الامم المتحدة لتدابير اكثر فعالية .

١١٣ — وتحقيقا لهذا الغرض ، انشئت بالامانة العامة ، عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٤٤ (الدورة ٢١) ، وحدة معنية بسياسة الفصل العنصرى ، بغية اذاعة شرور سياسة الفصل العنصرى الى اقصى حد ممكن . وقد سعت هذه الوحدة ، بالتعاون مع ادارة شئون الاعلام ، الى تحقيق هذه الغاية في الاطار المناسب للامانة العامة .

١١٤ — وجرى الاحتفال ، في ٢١ آذار (مارس) ، باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصرى ، تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٢١٤٢ (الدورة ٢١) وبتشجيع من لجنة حقوق الانسان واللجنة الخاصة ، فكان لذلك اثره في نشر المعلومات عن سياسة الفصل العنصرى .

١١٥ — وبالاضافة الى ذلك ، نظرت كل من لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في مسألة معاملة المسجونين السياسيين والادعاءات المتعلقة بالاخلال بالحقوق النقابية وانتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية في افريقيا الجنوبية . ان اللجنة والمجلس هدفا ، بقراراتهما في هذه المسألة وبتحقيقاتهما وبالوثائق المنبثقة عنها ، الى تعريف الرأى العام العالمي باخطار الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية ، املا في حمل حكومة افريقيا الجنوبية على هجر سياستها العنصرية التمييزية .

Digitized by UNOG Library

١١٦ — كذلك ناشدت الجمعية العامة واللجنة الخاصة جميع الدول النظر في تقديم المساعدة السياسية والمعنوية والمادية الفعالة الى اولئك الذين يعملون على مكافحة سياسة الفصل العنصري .

١١٧ — وبينما تبذل الامم المتحدة كل هذه الجهود المتنوعة لمواجهة الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية ، وذلك بالتعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ، نجد ان هذه الجهود لم يكن لها اثر ملحوظ في الحالة ؛ بل ان التطورات الاخيرة تشير ، فيما يبدو ، الى وجود خطر القيام بأعمال العنف ، وهو خطر مهما يكن محدودا في نطاقه في المرحلة الحاضرة ، فمن شأنه ان يؤدى الى عواقب خطيرة بالنسبة الى مستقبل افريقيا الجنوبية والى الوئام الدولي .

١١٨ — وكما اتيح لي ان اؤكد من قبل ، فان فعالية الامم المتحدة في التأثير بصورة ملموسة في حل المشاكل الصعبة القائمة في افريقيا الجنوبية حلا سلميا عادلا تتوقف اساسا على مدى استعداد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والمتاجرين الرئيسيين مع جمهورية افريقيا الجنوبية وقدرتهم على تنسيق مواقفهم واتخاذ تدابير اجدى لاقناع حكومة افريقيا الجنوبية بالتخلي عن مسلكها الحالي والسعي الى ايجاد حل يتمشى مع ميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة . ان احراز التقدم في هذا الاتجاه امر تقتضيه الضرورة العاجلة منعا لتفاقم الحالة تفاقما قد تترتب عليه عواقب وخيمة .

١١٩ — لقد التمست الجمعية العامة من الامين العام ، في البند (أ) من الفقرة ٦ من قرارها ٢٢٠٢ (الدورة ٢١) بشأن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، ان يعمد في اقرب وقت ممكن ، وبالتشاور مع اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ومع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الى تنظيم مؤتمر دولي او حلقة دراسية دولية عن مشاكل الفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار في الجنوب الافريقي ، وان يحيل تقرير ذلك المؤتمر او تلك الحلقة الدراسية الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين . وقد تم ، بالتشاور مع اللجنتين وبناء على دعوة من حكومة زامبيا ، عقد حلقة دراسية عن مشاكل الفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار في الجنوب الافريقي ، وذلك بكيتوى في زامبيا في الفترة الممتدة من ٢٤ تموز (يوليه) الى ٤ آب (اغسطس) ١٩٦٧ . وسيتاح تقرير الحلقة للجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين .

تاسعا

مشاكل انهاء الاستعمار

١٢٠ — ان التقدم نحو انهاء الاستعمار لم يسر بخطى اسرع خلال السنة الماضية . فرغم استقلال بوتسوانا وليسوتو وباربادوس وصيرورتها دولا اعضاء في المنظمة خلال الشطر الثاني من

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٦٦ ، فان هنالك اقاليم كثيرة مازالت ، بعد انقضاء سبع سنوات على اعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تخضع للحكم الاستعماري . وقد حدث تقدم دستوري محدود خلال السنة الماضية في عدد من الاقاليم الصغرى ، ولكن الشعوب التابعة ، في مناطق شاسعة من الجنوب الافريقي ، مازالت محرومة من الممارسة الفعالة لحقوقها السياسية ، كما ان السلطات الحاكمة في تلك المناطق مازالت تنتهج سياسة قمعية رجعية ، ضاربة عرض الحائط بالاهداف الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والقرارات الحديدة التي اتخذها كل من الجمعية العامة ومجلس الامن . ولقد قامت الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقام مجلس الامن ، فيما يتعلق برود يسيا الجنوبية ، بالنظر ، مع القلق المتزايد ، في الحالة الناشئة عن احباط الاماني المشروعة لهذه الشعوب .

١٢١ — وفي رود يسيا الجنوبية ، دخل التمرد الذى اعلنته زمرة من المستوطنين الاوروبيين في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، في تحد سافر للدولة القائمة بالادارة وللامم المتحدة ، عامه الثاني . وقد بلغت سلسلة المحادثات التي جرت بين حكومة المملكة المتحدة والنظام غير الشرعي ذروتها في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ في الاجتماع الذى عقد بين رئيس وزراء المملكة المتحدة والمستر ايان سميث ، زعيم المتمردين الرود يسيين ، بيد ان هذا الاجتماع لم يحقق اى نجاح . وقد اعلنت الجمعية العامة مرتين شجبها لأية ترتيبات من شأنها نقل السلطة الى النظام غير الشرعي على اى اساس لا يقوم على الاعتراف بحق شعب رود يسيا الجنوبية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) .

١٢٢ — وعلى اثر فشل المحادثات ، اعلنت حكومة المملكة المتحدة انها لن تمنح الاستقلال لرود يسيا الجنوبية قبل تحقيق حكم الاغلبية ، وتقدمت الى مجلس الامن باقتراح فرض الجزاءات الالزامية الانتقائية على فئات معينة من صادرات رود يسيا الجنوبية ووارداتها . وقد فرض المجلس نظام الجزاءات هذا بقراره ٢٣٢ (١٩٦٦) .

١٢٣ — وتلبية لطلب المجلس ، تقدمت انا حتى الآن بثلاثة تقارير عن تنفيذ ذلك القرار . بيد اني لا استطيع الخلوص الى نتائج قاطعة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار لعين تلقي ردود جميع الدول الاعضاء ، ولا سيما جميع المتاجرين التقليديين مع رود يسيا الجنوبية ، على الطلب الذى وجهته اليهم للحصول على معلومات عن تجارتهم مع هذا الاقليم . الا ان الاحصاءات المتوفرة عن الاشهر القليلة الاولى من عام ١٩٦٧ تشير الى حدوث هبوط ملحوظ في التجارة بين رود يسيا الجنوبية والكثير من المتاجرين معها ، وذلك فيما يتعلق بمعظم السلع المعددة في قرار مجلس الامن . ولكن الاتجار ظل مستمرا ، من ناحية اخرى ، ببعض السلع الهامة .

١٢٤ — ان ما هو متوفر من المعلومات عن الاحوال الاقتصادية في الاقليم يوحي بأن الجزاءات لم تسبب للسلطات غير الشرعية حتى الان صعوبات لا يمكن لها تذليلها . ومن الواضح ان السياسة التي

Digitized by UNOG Library

تتبعها حكومتا افريقيا الجنوبية والبرتغال ، اللتان تسيطران على الطرق التجارية لاقليم روديسيا الجنوبية غير الساحلي ، قد أدت الى تعزيز المركز الاقتصادي للنظام غير الشرعي وتقوية ساعده في تحديه للمجتمع الدولي .

١٢٥ — ولا تنتقص التدابير التي اتخذها مجلس الامن بغية انهاء التمرد ، بحال من الاحوال ، من مسئولية حكومة المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، عن اقرار الحكم الدستوري في الاقليم . هذا وتمثل الاحداث الاخيرة المنطوية على انتهاج سياسة اكثر انتظاما للتطوير المنفصل للاعراق المختلفة تحديا جديدا .

١٢٦ — اما فيما يتعلق بافريقيا الجنوبية الغربية ، فان الجمعية العامة واجهها ، في دورتها العادية والعشرين ، اصرار حكومة افريقيا الجنوبية على التمسك بتطبيق سياسة الفصل العنصري ' ابرتهايد ' في هذا الاقليم بل وتعزيزها بشدة من ناحية ، وزوال الامل في الوصول الى حل قضائي بواسطة محكمة العدل الدولية ، من الناحية الاخرى . وقد اعلنت الجمعية العامة ، في قرارها ٢١٤٥ (الدورة ٢١) المتخذ بأغلبية ساحقة ، ان افريقيا الجنوبية قد تخلت عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بادارة هذا الاقليم الموضوع تحت الانتداب ، وفي تأمين الرفاه المادي والمعنوي والامن لسكان افريقيا الجنوبية الغربية الاهليين ، وانها قد تنكرت في الواقع لصك الانتداب . ولذلك فان الجمعية العامة انهت الانتداب الصادر لصاحب الجلالة البريطاني لكي تمارسه باسمه حكومة اتحاد افريقيا الجنوبية ، وقررت ان افريقيا الجنوبية لا تملك اي حق آخر في ادارة الاقليم ، وان الامم المتحدة هي من الآن فصاعدا صاحبة المسؤولية المباشرة عن افريقيا الجنوبية الغربية .

١٢٧ — وواجهت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الخامسة ، مهمة انشاء جهاز لادارة افريقيا الجنوبية الغربية الى ان يتمكن سكانها ، بالطرق الديموقراطية ، من اقامة المؤسسات اللازمة للاستقلال . وقد انشأت الجمعية العامة ، بقرارها ٢٢٤٨ (د ا — ٥) مجلسا يسمى مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية يتألف من احدى عشرة دولة من الدول الاعضاء ، واسندت اليه مهمة ادارة افريقيا الجنوبية الغربية . كما خولت المجلس سلطة اناطة ما يراه ضروريا من الوظائف التنفيذية والادارية بمفوض للامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية . وقد تم تشكيل المجلس وتعيين مفوض بالنيابة .

١٢٨ — ولا اكاد اكون في حاجة الى التشديد على اهمية هذه القرارات ومغزاها التاريخي . وفي الوقت نفسه ، فاني انظر مع القلق الى العقبات الكبيرة التي تعترض سبيل تنفيذها على الوجه الفعال . لقد التمست الجمعية العامة من المجلس الجديد ان يجري الاتصالات مع سلطات افريقيا الجنوبية لترتيب امر نقل السلطة . الا ان تلك السلطات اعلنت جهارا رفضها ان تمد يد التعاون في تنفيذ القرار ، كما عمدت الى تنفيذ عدد من القرارات التي كانت قد ارجأت تنفيذها من قبل ،

Digitized by UNOG Library

وهي قرارات تؤدي الى المزيد من العزل العنصري ، بما في ذلك اقامة مؤسسات للحكم القبلي الذاتي في اوفامبولاند . ثم انها قامت باعتقال الكثيرين من زعماء افريقيا الجنوبية الغربية ومقاضاتهم امام محاكم افريقيا الجنوبية .

١٢٩ — ويبدو لي ان التقدم الحقيقي لعملية انهاء الاستعمار في افريقيا الجنوبية الغربية لن يتم الا اذا مارس مجلس الامن ضغطه الفعال في هذا السبيل . وفي رأيي ان هذا القدر من الاجماع في الاسف للحالة الراهنة يجب ان يقترن بقدر مماثل من الاجماع في الشعور بالمسئولية والتصميم على علاج الحالة .

١٣٠ — ومرة اخرى ، كانت مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية موضع مناقشات مستفيضة في الجمعية العامة واللجنة الخاصة . فان الاعمال العدائية المستمرة في انغولا وغينيا البرتغالية وموزامبيق قد اوجدت حالة تعكر بصورة جدية السلم والامن الدوليين ، كما اكد ذلك مجلس الامن في قراره ٢١٨ (١٩٦٥) . فان عدم تنفيذ حكومة البرتغال للقرارات الكثيرة التي اتخذها كل من مجلس الامن والجمعية العامة ، واشتداد العمليات العسكرية في هذه الاقاليم الثلاثة ، كان مبعث قلق شديد للجنة الخاصة ، شأنه في ذلك شأن امتناع تلك الحكومة عن تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة برودسيا الجنوبية . ومما يذكر اني اشرت في مقدمة تقريري السنوي الماضي الى امكان اجراء مباحثات بين وزير خارجية البرتغال وبيني وذلك في سياق تنفيذ قرار مجلس الامن ٢١٨ (١٩٦٥) والولاية التي عهد الي بها مجلس الامن . ومن دواعي الاسف ان هذه المباحثات لم تحصل .

١٣١ — وتثير الحالة في عدن قلقا متزايدا . ومما يذكر ان اللجنة الخاصة التمست مني في العام الماضي ان اعمد ، بالتشاور معها ومع المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، بتعيين بعثة خاصة لزيارة عدن لكي توصي بالخطوات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المختصة ، ولكي تحدد بصفة خاصة مدى اشتراك الامم المتحدة في التحضير للانتخابات وفي الاشراف عليها . وقد ايدت الجمعية العامة هذا الالتماس بعد ذلك ، واحاطت علما في قرارها ٢١٨٣ (الدورة ٢١) بتصريح الدولة القائمة بالادارة عن استعدادها للتعاون مع الامم المتحدة في تنفيذ القرارات المختصة وبيانها الذي افادت فيه انها ستمنح الاقليم الاستقلال في موعد لا يتجاوز عام ١٩٦٨ . والتمست الجمعية العامة من البعثة التوصية بالخطوات العملية اللازمة لاقامة حكومة انتقالية .

١٣٢ — وبعد مشاورات مطولة ، تمكنت من تعيين اعضاء البعثة في شباط (فبراير) ١٩٦٧ . وقد قامت البعثة ، خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ، بزيارة لندن وجدة والقاهرة وعدن ، ولكنها اضطرت ، لاسباب خارجة عن ارادتها ، الى العودة الى المقر في موعد اقرب مما كان مقررا في الاصل . وفي حزيران (يونيه) ، اعلنت الدولة القائمة بالادارة انها حددت يوم ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ موعدا لاستقلال الاقليم . وعلى اثر المشاورات التي جرت مع مختلف الاطراف ، ومن بينهم الدولة القائمة بالادارة ، قامت البعثة ، في شهري آب (اغسطس) وايلول (سبتمبر) ، بزيارة جنيف وبيروت والقاهرة ، حيث اجرت مزيدا من المشاورات سعيا الى تنفيذ القرارات المختصة التي اتخذتها الجمعية العامة . واثناء قيام البعثة بهذه المشاورات ، اعلنت الدولة القائمة

Digitized by UNOG Library

بالادارة ، في ٥ أيلول (سبتمبر) ، ان الحكومة الاتحادية لم تعد تباشر مهامها ، وانها تعترف ب " القوى القومية " بوصفها ممثلة للشعب ، وانها على استعداد للدخول في مباحثات فورية معها لتشكيل حكومة فعلية في الاقليم . واود ، وانا انتظر تقرير البعثة الخاصة المعنية بعدن ، ان اعرب عن املي في ان يبذل جميع المعنيين بالامر قصاراهم من اجل انشاء حكومة تمثيلية تمهد السبيل لاستقلال الاقليم في احوال تتسم بالسلم والهدوء .

١٣٣ — وقد جرى درس المشاكل القائمة في بقية الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالتفصيل من اللجنة الخاصة والجمعية العامة ومجلس الوصاية . واتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والعشرين ، قرارات تتضمن توصيات بشأن التدابير المحددة التي يلزم اتخاذها للتعجيل بعملية انهاء الاستعمار في اقاليم فيجي ، وناورو ، وبابوا وغينيا الجديدة ، والصومال الفرنسي ، وافني والصحراء الاسبانية ، وغينيا الاستوائية ، وجبل طارق ، وعمان . كما اتخذت قرارات اعم اعربت فيها عن قلقها لوجود بعض العوامل التي تعيق عملية انهاء الاستعمار ، مثل تقويض السلامة الاقليمية لبعض الاقاليم ، وانشاء القواعد والمنشآت العسكرية في غيرها ، ونشاطات المصالح المالية والاقتصادية الاجنبية ، وامتناع الدول القائمة بالادارة عن السماح لبعثات الامم المتحدة بزيارة اقاليم معينة . وقد طالبت الجمعية العامة الدول القائمة بالادارة بازالة هذه العوامل .

١٣٤ — وقامت اللجنة الخاصة بزيارة رابعة الى افريقيا خلال شهر حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، وعقدت الاجتماعات في كينشاسا وكيتوى ودار السلام بناء على دعوة الحكومات المعنية .

١٣٥ — واني آمل املا صادقا في ان تبذل جميع الدول الاعضاء ، وخاصة الدول القائمة بالادارة ، قصاراها من اجل القضاء على الاستعمار قضاء مبرما دون مزيد من التأخير . واود ان اناشد ، في هذا السياق ، جميع الدول القائمة بالادارة التي رفضت حتى الآن ان تمد يد التعاون للمنظمة فيما يتعلق بالاقاليم الواقعة تحت ادارتها ان تعيد النظر في موقفها ، وان تتبع سياسة تتفق مع اهداف الميثاق . واني اعتقد ان هذا التغيير في موقفها لن يكون في صالح الشعوب التابعة المعنية فحسب ، بل وسيكون كذلك في صالح جميع الدول الاعضاء ، بما فيها الدول القائمة بالادارة التي تعاهدت على نفسها عهدا ، بتوقيعها الميثاق ، بالدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية .

عاشرا

الحالة المالية للامم المتحدة

١٣٦ — مازالت كل من الحالة المالية الحاضرة والمنتظرة للمنظمة لا تدعو الى الكثير من التفاؤل . فان الآمال العراض التي لاحت في الافق عقب القرار الاتفاقي الذى تم الوصول اليه في الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة لم تتحقق بعد . وقد جاءت نتيجة الجهود الصابرة الدائبة التي بذلتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم مخيبة للآمال ، كما اسلفنا . اما البحث

Digitized by UNOG Library

المتعمق في مالية الامم المتحدة الذى اجرته في عام ١٩٦٦ لجنة خاصة من الخبراء ، فانه لم يسفر عن حل المشاكل الاساسية الناجمة عن مديونية المنظمة القصيرة الاجل والطويلة الاجل . والمثل السخي الذى ضربه ثلاثة وعشرون بلدا بالتبرع بحوالي ٢٣ر٦ مليون دولار في انتشال الامم المتحدة من الصعوبات المالية التي تعاني منها ، لم يؤد الى استثارة همم البلدان الاخرى وحملها على ان تحذو حذوها ، رغم التأكيدات المتكررة بقرب ورود العون المنشود . ومن حسن الحظ ان مركز المنظمة النقدى خلال الشهور الاثني عشر المنصرمة قد سمح لها بأن تواجه التزاماتها الفورية دون اللجوء الى المزيد من الاقتراض . ومع ان الحالة الراهنة لا تعتبر حرجة في الحال ، فانها ما زالت مزعزعة .

١٢٧ — وقد خلصت لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، في آذار (مارس) ١٩٦٦ ، الى ان العجز الصافي الادنى للمنظمة كان ، في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، يبلغ ٥٢ مليون دولار ، يخصم منها ٢٠ر١ مليون دولار من التبرعات المدفوعة او المعقودة حتى تاريخ اعداد تقرير اللجنة . وبذلك يلزم ، في تقدير اللجنة ، ورود تبرعات اضافية لا تقل عن ٣١ر٦ مليون دولار لاقرار ملاءة المنظمة . واذا اتبعت بعض الافتراضات الاخرى ، وهي افتراضات تتعلق اساسا بوجوب قيد مبالغ معينة لحساب الدول الاعضاء او سدادها لها من " الارصدة الفائضة " الخاصة بقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وبعثة عملية الامم المتحدة في الكونغو ، وجب رفع المبلغ التقديرى للعجز ، حسب التحليل الذى اجرته اللجنة ، بمقدار ٢١ر٤ مليون دولار ، فيصبح مجموعه ٧٣ر٤ مليون دولار ، وبذلك يزيد مقدار التبرعات الاضافية اللازمة الى ٥٣ر٣ مليون دولار .

١٢٨ — وفي غضون الفترة التي انقضت منذ بدء قيام اللجنة الخاصة ببحثها ، وهي فترة تقرب من عامين ، نجد انه بالرغم من تحسن الحالة من بعض النواحي ، فانها تدهورت من نواحي اخرى . ونجد على الاخص انه بسبب المواقف المبدئية لبعض الحكومات ، استمر العجز المتراكم في تحصيل المساهمات في الميزانية العادية للسنتين الماليتين ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، وميزانية قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة لسنة ١٩٦٦ . وكانت النتيجة النهائية المترتبة على ذلك ، في ضوء تقدير الامانة العامة لمدى ما سيرد فعلا من الاشتراكات المقررة والايرادات الاخرى عن سنة ١٩٦٧ والسنوات السابقة ، وللمصروفات الفعلية والمعقودة منذ ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، ان العجز الادنى الذى قدرته اللجنة الخاصة بمبلغ ٥٢ مليون دولار ينبغي ان نعتبره الآن قد ارتفع الى ما بين ٦٠ و ٦٢ مليون دولار تقريبا . وفي هذه الاثناء ، بلغ مجموع التبرعات المدفوعة او المعقودة للحساب الخاص المنشأ لتصفية هذا العجز مع الفوائد العائدة منها ٢٣ر٦ مليون دولار . ولذلك فان مبلغ التبرعات الاضافية اللازمة الآن ، استنادا الى تقديرات اللجنة الخاصة ، يمكن ان يعتبر واقعا ما بين ٣٦ر٥ مليون دولار و ٣٨ر٥ مليون دولار تقريبا في ادنى تقدير . وهذه الارتام لا تدل الا على الاحتياجات المندرجة في اطار الميزانية العادية وصندوق رأس المال المتداول

Digitized by UNOG Library

والحسابين الخاصين المفتوحين لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وعملية الامم المتحدة في الكونغو، اى انها تتعلق بنشاطات الامم المتحدة الممولة كليا او جزئيا باشتراكات مقررة من الجمعية العامة . فهي لا تتناول ، مثلا ، احتياجات قوة الامم المتحدة في قبرص التي تمول منذ البداية ، بموجب قرار اتخذه مجلس الامن ، على اساس اختيارى صرف . وقد ثبت ، كما ذكرت في مناسبات عديدة سابقة ، ان هذه الطريقة من طرق تمويل عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم هي ايضا طريقة غير مضمونة وغير مرضية ، الأمر الذى يتبين من الحقيقة التالية ، وهي ان حساب قوة الامم المتحدة في قبرص سيظهر ، عند انتهاء ولايتها الجارية في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، عجزا يقدر بحوالي ٩ ملايين دولار مالم تعقد لها تبرعات جديدة .

١٣٩ — ومن المتوقع طبعا ، بالرغم من الصعوبات المالية الماضية والحالية ، ان تستمر الامم المتحدة ، بالتدبير الحريص لارصدتها السائلة الصافية ، في الوفاء باكثر التزاماتها الحاحا ردحا من الزمن . الا انه غني عن البيان اني لا استطيع ، بوصفي المسئول الادارى الأول بالمنظمة ، ان اواجه قرير العين حالة العجز المتواصل النامي هذه ، لاسيما وان جزءا كبيرا من هذا العجز يمثل ديونا مستحقة لبعض الدول الاعضاء سدادا للنفقات الاضافية والاستثنائية التي تكبدتها بتقديم الرجال والعتاد الى مختلف عمليات صيانة السلم التي اضطلعت او تضطلع بها الامم المتحدة . ان عدم الوفاء بهذه الالتزامات في غضون فترة معقولة من الزمن لا يمكن الا ان يؤدى الى ان تلك البلدان ، التي لبت دائما حاجة الامم المتحدة الى القوات والى المساندة في شؤون النقل والايواء والتموين ، ستجد نفسها تتحمل فوق ذلك قسطا يتجاوز حدّ الاعتدال من النفقات المالية المترتبة على تلك العمليات . ثم ان من المحتم ان يترتب على ذلك اخلال بالسرعة والفعالية التي يتوقع من المنظمة ان تواجه بهما الحالات المماثلة في المستقبل .

١٤٠ — واذا انتقلنا الى الحالة المنتظرة في المدى البعيد ، وجدنا ان المشاكل التي يلزم حلها قد تكون سياسية اكثر منها مالية في منشأها وطبيعتها . فهي ، في معظمها ، نتيجة لاختلافات اساسية في الآراء ، بين كبار المساهمين على الاخص ، بشأن نوع المنظمة الذى ينبغي ان تكونه الامم المتحدة ، ونوع النشاط الذى ينبغي او لا ينبغي لها ان تضطلع به ، وكيفية الاذن بنشاطات معينة من نشاطاتها وتوجيهها وتمويلها . وجميع المحاولات التي بذلت لحل هذه المشاكل بالوسائل المتعلقة بالادارة والميزانية لم تجد للآن فتيلا ، وذلك امر مفهوم . فلم تستطع لجنة الخبراء الخاصة ، على سبيل المثال ، ان تفعل ما هو اكثر من لفت الانظار الى ان عدم اشتراك بعض الاعضاء في تمويل بنود معينة من بنود النفقات المقرر توزيعها على جميع الدول الاعضاء ، وخاصة نفقات خدمة سندات الامم المتحدة ، وامتناع بعضها عن دفع حصته ، وفقا للنسبة المقررة ، في الاعتمادات المرصدة لبرنامج المساعدة التقنية العادى — المستقل عن البرنامج الممول بالتبرعات — قد اديا الى حصول عجز متراكم في الميزانية العادية .

١٤١ — وهكذا نجد ان الحالة الآن في تدهور تدريجي ولكنه مستمر . واذا اريد وقف هذا الاتجاه ، وذلك امر لابد منه ، تعين بذل جهود جديدة تتسم بالعزم والتصميم لتصفية تركة الديون

Digitized by UNOG Library

المترتبة على عمليات صيانة السلم الماضية ؛ ولايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بارساء تمويل العمليات المقبلة التي قد تترتب عليها نفقات كبيرة نسبيا بمقاييس الامم المتحدة ، على اساس اوطد واضمن من الماضي ؛ وللوصول الى ترتيبات تتيح انهاء العجز في الميزانية العادية وتكفل من بعد صيانة ذمة المنظمة بوصفها تعبيرا عن المسئولية المالية الجماعية .

حادى عشر

الاعلام

١٤٢ — اتيح لي في مقدمة تقريرى السنوى الماضي ان اشير الى العلاقة بين النشاطات الاعلامية وبين اهداف الامم المتحدة وغاياتها العامة . وذكرت في ذلك الحين ان الاضطلاع ببرنامج اعلامي غائي عالمي يشكل في الواقع قرينا اساسيا للنشاطات الموضوعية التي تضطلع بها المنظمة . وقد انبأت الجمعية العامة ، وهذه العلاقة نصب عيني ، ببدء العمل في اجراء دراسة استعراضية للعمليات والموارد الحالية لادارة شئون الاعلام بالامم المتحدة ، وفي اعادة تقييم هذه العمليات والموارد .

١٤٣ — وقد ادرجت نتائج اعادة تقييم النشاطات الاعلامية التي تكون الامم المتحدة نفسها مسئولة عنها مباشرة ، او على الاقل ذلك الجزء منها الذى يتناول الميادين الاقتصادية والاجتماعية التي تعنى بها المنظمة ، في تقريرين قدمتهما الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بناء على طلبه . وفي نيتي ان اقدم تقريرا اوفى الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين ، لا يتناول النشاطات الاعلامية المتصلة بالانماء الاقتصادى والاجتماعي فحسب ، بل ويتناول كذلك اهداف المنظمة ونشاطاتها في مجموعها ، بما فيها مشاغلها ومسئولياتها السياسية .

١٤٤ — وارى من المفيد ، ريثما اقدم هذا التقرير الشامل ، ان الفت النظر الى نواح معينة من هذه النشاطات تستحق ، فيما يبدو لي ، اهتماما جديا في الوقت الحاضر .

١٤٥ — واولى هذه النواحي تتناول ما يمكن ان يسمى بمقدار الجهد الاعلامي المطلوب او المنشود من ادارة شئون الاعلام ، سواء من الهيئات الرئيسية للامم المتحدة نفسها او من مرافق الاعلام القومية والجمهور العالمي عامة . وقد شهدت السنوات الاخيرة اتجاها واضحا اكيدا الى ازدياد ادراك اهمية الدعم الاعلامي الكافي للنشاطات المختلفة التي تضطلع بها الامم المتحدة . واقترن انشاء عدة هيئات تداولية وتنفيذية جديدة في اطار الامم المتحدة باشتداد المطالبة بزيادة نشاطات ادارة شئون الاعلام بالوسائط الاعلامية المختلفة . وفي ضوء هذا التوسع الكبير في مجالات نشاط الامم المتحدة وفي دائرة اهتمامها ، اعتقد انه سيتعين على الدول الاعضاء ، في القريب العاجل ، ان تنظر جديا في مدى كفاية الموارد المتاحة حاليا لاعمال الامم المتحدة الاعلامية ، سواء من حيث الملاكات او الوسائل التقنية . ورغم ضرورة الاستمرار في مراعاة اعتبارات الاقتصاد كسياسة عامة ، فانني

Digitized by UNOG Library

اعتقد ان من الضرورى كذلك ان ندرك ان الامر في البرنامج الاعلامي غير الكافي لا يقتصر على كونه يحكم على نفسه بالتخلف ، بل يتجاوز ذلك الى كونه يمثل تقصيرا في الواجب وتبديد للفرص .

١٤٦ — وترتبط بمسألة مقدار الجهد الاعلامي الذى تضطلع به الامم المتحدة دعما لنشاطاتها الموضوعية المختلفة ، سواء منها الاقتصادية والاجتماعية او السياسية ، مسألة محتوى هذا الجهد وطبيعته . واعتقد ، في هذا السياق الاخير ، ان على الدول الاعضاء ان تنظر بامعان في طبيعة الدعم الاعلامي الذى تريده من ادارة شئون الاعلام وفي نوع ذلك الدعم . ان النشاطات الاعلامية التي تضطلع بها الامم المتحدة ، كما جرى تنفيذها حتى الآن بموجب المبادئ الاساسية التي قررتها الجمعية العامة عام ١٩٤٦ بقرارها ١٣ (الدورة ١) الذى انشأ ما كان يسمى وتتئذ بمديرية شئون الاعلام ، تتسم اساسا بطابع وقائعي ينصب على نشر انباء مداولات الامم المتحدة وقراراتها واحداثها بنزاهة وموضوعية ، ويستمد مادته الاساسية من الوثائق الرسمية . واني اعتقد انه مازال من الضرورى للمنظمة ، نظرا الى صفتها الاساسية كهيئة للتوفيق بين المصالح المتضاربة ، ان تلتزم بدقة القاعدة التي قررتها الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ ومؤداها ان على ادارة شئون الاعلام الا تضطلع بأية نشاطات ترويجية او دعائية . لقد حددت المنظمة لنفسها بالطبع مهاما عديدة وعينت لنفسها اهدافا عديدة تعمل على تحقيقها سواء في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي او في ميدان النشاط السياسي . وادارة شئون الاعلام تساهم ، في رأيي ، في دعم جهود المنظمة وادراكها لاهدافها بقصر عملها على نقل الوقائع من غير تحيز . وكل تجاوز من جانب ادارة شئون الاعلام ، سواء عن قصد او غير قصد ، للحدود التي تفصل تقليديا الاعلام الصرف عن النشاطات ذات الاتجاه الترويجي او الدعائي ، لن يكون ، في اعتقادى ، امرا غير سليم من الوجهة الدستورية فحسب ، بل عملا ضارا بمصالح المنظمة في المدى البعيد .

١٤٧ — واخيرا ، اعتقد انه يليق بي ان ابرز هنا ثانية ناحية اخرى من نواحي مشكلة الاعلام العامة بوصفه اداة لكسب تأييد اوسع واوطد من الجمهور في جميع انحاء العالم لاعمال الامم المتحدة ومقاصدها . ان المسئولية الرئيسية عن اعلام شعوب العالم بأهداف الامم المتحدة ونشاطاتها تقع ، في آخر الامر ، كما ذكرت في تقريرى في العام الماضي ، على عاتق مرافق الاعلام القومية نفسها . وعليها ان تواصل ذلك ، وان من الاهمية بمكان ان تأخذ الحكومات القومية اية خطوات تراها ضرورية للاضطلاع بنصيبها من هذه المسئولية الجماعية . وقد قدمت بعض الاقتراحات والتوصيات المحددة بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الاعضاء ان تزيد من مساهمتها في هذا الاتجاه ، وذلك في " دراسة النشاطات الاعلامية " التي قمت باعدادها تلبية لطلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي . ورغم ان التوصيات الواردة في هذا التقرير صيغت بالاشارة خاصة الى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة ، فان من المستطاع تكييفها وتطبيقها فيما يتعلق بجميع نشاطات المنظمة . وان اعتقادى الراسخ هو ان زيادة النشاط الاعلامي القومي لصالح الامم المتحدة ونيابة عنها ليس امرا ضروريا فقط ، بل هو امر اساسي اذا اريد للمنظمة تحقيق مقاصدها . وهذا النشاط القومي الموسع يجب ان تكمله وان تدعمه تدابير كافية على الصعيد الدولي .

Digitized by UNOG Library

ثاني عشر

ملاحظات ختامية

١٤٨ — ان الصورة التي رسمتها اعلاه لما اعتبره اهم التطورات الحاصلة في الامم المتحدة خلال الشهور الاثني عشر الماضية هي ، اجمالا ، صورة غير مشجعة . لقد اشرت بايجاز من قبل الى الحالة القائمة في فييتنام . وهذا موضوع اعربت عن رأيي فيه صراحة في تصريحات عامة كثيرة وليس لدى جديد اقوله فيه . فما زلت ارى ان في حدود الامكان ، بشرط اتخاذ خطوات اولى معينة ، جلب هذه المشكلة الى مائدة المفاوضة . كما اني ارى ، على اساس الاهداف المعلنة من جميع الاطراف المعنيين ، ان في الامكان تحقيق سلم مشرّف . ولا بد ان اكرر الاعراب عن اقتناعي بأنه اذا لم تتخذ هذه الخطوات الاولى ، فلا ارى اية نهاية لذلك الصراع المستمر او للآلام التي يتكبدها المشتركون وغير المشتركين في القتال على السواء . واود ، في هذا الصدد ، ان الفت النظر الى القرار الثامن والعشرين الذى اتخذه المؤتمر الدولي العشرون للصليب الاحمر بشأن حماية السكان المدنيين من اخطار الاعمال الحربية التي تشن بلا تمييز .

١٤٩ — ولقد كان من المحتم ان يؤثر الصراع الدائر في فييتنام والقتال الاخير في الشرق الاوسط على جو العلاقات الدولية كله ، بما في ذلك بالطبع العلاقات بين الدولتين العملاقتين الرئيسيتين . على ان ما يقلقني اكثر حتى من ذلك هو هذا الاتجاه المستمر بل ، وربما المتزايد ، الذى اصبح يسم بطابعه اليوم الكثير من العلاقات الدولية والحياة البشرية عامة — اى اتجاه اللجوء الى العنف والتهديد بالعنف في جميع انحاء العالم . ان من الجلي الذى لا يحتاج الى بيان ان النهج المتحضر المعقول في معالجة المنازعات الدولية ، وهو النهج الذى تشكل عمليات صيانة السلم جزءا منه ، لا يمكن ان يبقى طويلا اذا ازداد اللجوء الى الحلول العنيفة ، واذا تفشت الدعوة الى العنف باسم هذه القضية او تلك . ان هذه المشكلة تتصل بموضوع اكبر كثيرا من موضوع صيانة الامم المتحدة للسلم ، فهي تتصل في الواقع بمسألة بقاء الانسانية ذاتها ، لا اقل .

١٥٠ — لقد شهدنا منذ اثنين وعشرين عاما نهاية اعنف حرب عرفها التاريخ ، واكثرها تدميرا . وقد ولدت الصدمة الناشئة عن تلك الحرب وعما فعله فيها الانسان بالانسان ، رد فعل موال للسلم والنظام ، وهيأت جوا تثير فيه اعمال العنف ، عند وقوعها ، النفور في النفوس . ان هذا الشعور سرعان ما بدأ يتبدد بكل اسف ، لا سيما عند من في يدهم مقاليد الحكم . ونحن نشهد الآن مرة اخرى ان العنف ، والتهديد ، والتحريض ، والارهاب ، بل والكراهية ، تستخدم اسلحة سياسية في انحاء من العالم يتزايد عددها باستمرار .

١٥١ — وعندما يحظى استعمال القوة بلا ضابط بالقبول ، وعندما يمضي الارهاب والتهديد بلا معارضة ، فان الآمال المعلقة على قيام نظام عالمي على غرار ما رسمه الميثاق تخفت وتصبح آمالا جوفاء . وعندما يسيطر التخرص والكراهية على العلاقات بين الامم او بين مجموعات من الامم ، فان

Digitized by UNOG Library

العالم كله يرجع خطوة الى الوراء نحو العصور المظلمة . وعندما تسلط وسائط الاتصال الجماهيرى الاضواء على العنف بل وتمجده ، فتبث بذلك في المجتمع وفي النشء خاصة ، استساغة حل المشاكل بالقوة ، فان قلاقل الحاضر تؤجج بصورة خطيرة ، كما تبذر للمستقبل بذور قلاقل اضخم واعمق على الصعيدين القومي والدولي . وعندما تحل القوة وروح المنافسة العسكرية محل التعاون والمفاوضة والقانون والدبلوماسية بوصفها العناصر الطبيعية في العلاقات بين الدول ، فان كابوس الحرب العالمية الثالثة يقترب اكثر فأكثر من عالم الواقع .

١٥٢ — وحتى لو استطاع العالم ، بشيء من الحظ ، ان يتفادى الكارثة النهائية ، فان الخوف والعنف يحطان من معدن الصلات الانسانية كلها ويسممان جو العلاقات الدولية تسمما اكيدا ، كما يتلوث جو الحياة اليومية باشكال التلوث المختلفة التي يحيط الانسان العصرى نفسه بها . ان العنف يفت من روح التمسك بالقانون والنظام والاخلاق الدولية . واذا تركت اعمال العنف وروح العنف بلا وازع ، فانها سرعان ما ستقضي على البراعم الناعمة للنظام العالمي الذى بدأنا نغرسه منذ الحرب العالمية الثانية . وفي هذه الحالة لن تكون ثمة مندوحة من عودة العالم الى تلك الفوضى الدولية التي ادت الى نشوب حربين عالميتين في غضون ثلاثين عاما .

١٥٣ — ان هنالك ردا حقيقيا واحدا على العنف والاكراه والارهاب بين الدول ؛ وهذا الرد هو التصميم على رفض العنف والاصرار على مقاومته من تلك الاغلبية الضخمة في جميع انحاء العالم من الرجال والنساء الذين يتوقون الى العيش في سلام وبلا خوف . تلك حركة يمكن ان توصف بانها حركة الانسانية لانقاذ الانسانية . ولكن هذه الحركة الشعبية لابد ، اذا اريد لها ان تكون حركة فعالة ، ان تقترن بجهد صادق حازم من الحكومات لاستخدام ادوات النظام الدولي التي تملكها فعلا ، تحقيقا للمصلحة المشتركة في السلم والتقدم الانساني .

١٥٤ — ان التجارب الرائدة التي قامت بها الامم المتحدة في مجال صيانة السلم هي ناحية مبشرة بالخير في تلك المحاولة الكبرى لبناء مجتمع عالمي يقوم على الاساليب والممارسات السلمية المعقولة . الا انه اذا اريد لهذه المحاولة ان تمضي قدما في طريق النجاح ، تعين وقف تيار العنف والنزوع الى الحلول العنيفة بمجهود ضخم تبذله الحكومات والشعوب على السواء . ان هذا المجهود يجب ان يتضمن محاولات اقوى واشد مثابرة لايجاد حلول عادلة سلمية للمشاكل الكثيرة القائمة في جميع انحاء العالم ، والتي تبعث ، بدافع من اليأس في حلها ، على اللجوء الى العنف .

١٥٥ — ولقد ساءلت نفسي والظروف هذه ، عما يمكن عمله ، بالاضافة الى عمليات صيانة السلم ، للمساعدة على حل المنازعات الدولية قبل ان يستفحل امرها فتصبح مثار تهديد للسلم والامن الدوليين . انني اعتقد ان من الضرورى لفت النظر الى مساس الحاجة الى لجوء الدول بدرجة اكبر ، في علاقاتها مع الدول الاخرى ، الى شتى الوسائل المتاحة لتسوية المنازعات تسوية سلمية . ان الدول الاعضاء التزمت ، بموجب المادة ٣٣ من الميثاق ، بأن تلتمس ، بادئ ذى بدء ، حل اى نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدوليين للخطر ، بطريق المفاوضة والتحقيق

والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ،او بأن تلجأ الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها . ولا يسعني ،في هذا الصدد ،الا ان الفت النظر الى وجود محكمة العدل الدولية بوصفها هيئة رئيسية من هيئات الامم المتحدة لتسوية المنازعات القانونية . ان اللجوء بسرعة اكبر وعلى نطاق اوسع الى المحكمة كان يمكن ان يحل مشاكل ظلت بلا حل على امل ايجاد التسويات السياسية اللازمة . واني ادرك ان المحكمة كانت موضع نقد في الدورة العادية الاخيرة للجمعية العامة بسبب خيبة الامل التي احست بها دول اعضاء كثيرة ازاء الحكم الصادر بشأن افريقيا الجنوبية الغربية ؛ ولكني اعتبر من الضروري جدا صيانة استقلال المحكمة صيانة تامة ،وعدم تعريضها للضغوط السياسية في سياق عملها او نتيجة لقضية معينة . ان من مصلحة كل دولة من الدول ضمان ايلاء المقام الاول من الاعتبار لمبادئ الميثاق وتمكين المحكمة من اداء مسئولياتها بمنأى عن الاعتبارات السياسية . واني آمل ان يتاح للمحكمة ،في السنوات القليلة القادمة ،ان تؤدي دورا نافعا بصورة متزايدة في مجال تسوية المنازعات تسوية سلمية ؛ واذا اريد لهذا الامل ان يتحقق ،كان من المناسب في رأيي ان تقوم الدول الآن باعادة النظر في موقفها من مسألة الاقرار بالولاية الالزامية للمحكمة وفقا للمادة ٣٦ من نظامها الاساسي . اذ انه لم يقر بهذه الولاية الالزامية حتى الآن غير ثلاثة واربعين طرفا من الاطراف في النظام الاساسي للمحكمة البالغ عددهم ١٢٥ طرفا ؛ ثم ان هذا الاقرار كان مقرونا في بعض الحالات بتحفظات واسعة . ان الحالة لا يمكن ان تعتبر مرضية في الظروف العالمية الحاضرة سواء من حيث عدد بيانات قبول الولاية الالزامية للمحكمة او من حيث التحفظات الواردة في بعض هذه البيانات .

١٥٦ — ولقد اتيحت لي الفرصة ،في مقدمة تقاريري السابقة ،للاشارة الى عدد من الحالات التي طلبت فيها الحكومات مساعدة الامين العام في السعي الى حل المشاكل القائمة بينها ،رغم ان هذه المشاكل ليست محل نظر اية هيئة رئيسية من هيئات الامم المتحدة غير الامانة العامة . ومن امثلة ذلك حالة كمبوديا وتايلند التي اشرت اليها في تقريري عن ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ،حيث تمت ،بناء على طلب الحكومتين المعنيتين ،بتعيين ممثل خاص لمساعدتهما على ايجاد الحلول لمشاكلهما . وثمة حالة اخرى نشأت هذا العام بين غينيا وساحل العاج على اثر احتجاز وزير خارجية غينيا وممثل غينيا الدائم لدى الامم المتحدة في ساحل العاج في طريق عودتهما الى كوناكري من دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة الخامسة . ونظرا الى ما تنطوي عليه هذه الحالة من آثار محتملة ،فقد رأيت من واجبي ان اقوم باعلام مجلس الامن واعضاء المنظمة جميعا عنها وعن استخدام مساعيّ الحميدة لتأمين اطلاق سراح بعض الاشخاص الذين احتجزتهم حكومة غينيا من مواطني ساحل العاج والمقيمين فيه . ولم يكن ماثلا في ذهني ،وانا اقوم بهذا الاعلام ، السلطة التقديرية المخولة للامين العام بموجب المادة ٩٩ من الميثاق في ان يلفت نظر مجلس الامن الى اية مسألة يرى انها قد تهدد السلم والامن الدوليين ،بل حق مجلس الامن ،بموجب المادة ٣٤ من الميثاق ،في ان يحقق ،اذا شاء ،في اي نزاع او اي موقف قد يؤدي الى احتكاك دولي او قد يثير نزاعا . وفي ضوء هذا الحق الذي يملكه المجلس ،ارى من واجبي ابلاغه عن كل حالة تكون مساعيّ الحميدة قد طلبت فيها

Digitized by UNOG Library

ويبدو لي ان المادة ٣٤ من الميثاق تنطبق عليها . وفي هذا الصدد ، اود ان اقترح ان تولي الدول الاعضاء ، سواء كانت او لم تكن طرفا مباشرا في نزاع او موقف قد يؤدي الى احتكاك دولي او قد يثير نزاعا ، مزيدا من الدرس والتفكير للفرص التي تتيحها المادة ٣٤ لقيام المجلس بالتحقيق في مثل هذه الحالات او المنازعات في أوان مبكر .

١٥٧ — كذلك اود ان ابدي اقتراحا آخر في هذا السياق . لقد كان من الامور الرئيسية التي حرص عليها مؤسسو الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، تدارك ما اعتبر عيوب عصبة الامم مع الابقاء على سماتها المفيدة . وقد تم النص في سان فرانسيسكو ، في الفقرة ٢ من المادة ٢٨ من الميثاق على عقد اجتماعات دورية لمجلس الامن يمثل فيها كل عضو من اعضائه ، اذا شاء ذلك ، بأحد اعضاء حكومته او بممثل آخر يعين لهذا الغرض خاصة . كما ضمن النظام الداخلي لمجلس الامن احكاما تقضي بعقد هذه الاجتماعات الدورية مرتين كل عام .

١٥٨ — ان الاحكام السالفة الذكر لم توضع موضع التطبيق حتى الآن ، رغم الاقتراحات المقدمة بهذا المعنى من سلفي في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٥ . وقد اقترحت الجمعية العامة كذلك على المجلس ، في عدد من المناسبات ، ان يعقد الاجتماعات الدورية بموجب الفقرة ٢ من المادة ٢٨ من الميثاق ، وقد تقدم بعض اعضاء المجلس نفسه في ١٩٥٨ باقتراحات رسمية لهذا الغرض ، سحبت فيما بعد .

١٥٩ — ويبدو لي ان المحاولات السابقة الرامية الى تطبيق الاحكام المتعلقة بالاجتماعات الدورية لمجلس الامن لم تخفق لعيب فيها بل بسبب الجو السائد في الاوقات التي بذلت فيها . ويبدو لي ان بذل محاولة جديدة لتطبيق هذه الاحكام امر مناسب في الوقت الحاضر ، حيث يبدو ان هنالك استعدادا اكبر لبحث المسائل التي تهم المجتمع الدولي في مجموعه ، على مستوى عال . وفي ذهني بداية متواضعة لاختبار قيمة هذه الاجتماعات ، فان افتتاح الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة الذي سيحضره الكثيرون من وزراء الخارجية قد يهيئ فرصة مثالية لعقد اول هذه الاجتماعات . ولست اشك شخصيا في ان هذه الاجتماعات الدورية ستتيح ، بمجرد البدء في عقدها ، فرصة فريدة لاجراء استعراض عام للمسائل المتصلة بالسلم والامن الدوليين والداخلة في اختصاص الامم المتحدة والاستناد الى نهج الاتفاق العام في معالجة مثل تلك المسائل . ومع انه ربما يكون من الافضل لهذه الاجتماعات ان تعقد في جو غير رسمي وبصورة غير علنية لكي يتسنى للمناقشة ان تدور على اوفى واتم وجه وان تتصف باقصى ما يمكن من الصراحة ، فانه قد يصح عقد جلسة علنية في نهاية كل سلسلة من الاجتماعات لاعلان اية نتائج تكون قد تحققت وللسماح لاعضاء المجلس الراغبين في الايضاح العلني لآرائهم فيها ان يفعلوا ذلك .

١٦٠ — واذا تجلى توفر الاستعداد العام للشروع في عقد اجتماع دوري للمجلس خلال الايام الاولى من الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة ، فاني سأكون على استعداد لاقتراح مشروع مبدئي لجدول اعماله وللتقدم بهذا المشروع في وقت مبكر يسمح بالوصول الى اتفاق بشأنه .

Digitized by UNOG Library

واستنادا الى الخبرة التي تكتسب في هذه الاجتماعات الاولى ، يمكن التوصل الى قرار بشأن موعد عقد الاجتماع القادم ، والبت فيما اذا كان ينبغي التمسك بالتطبيق الحرفي لنص النظام الداخلي للمجلس القائل بعقد هذه الاجتماعات مرتين في السنة .

١٦١ — وقد اشرت مرارا الى فائدة تحقيق الامم المتحدة للعالمية في عضويتها بأسرع ما يمكن والى ضرورة ذلك ، اذ اني اشاطر الاعتقاد الشائع القائل بأنه لا يمكن لأية منظمة لها اهداف الميثاق الشاملة ان تنجح ما لم تمثل فيها جميع الشعوب والثقافات والحضارات المختلفة القائمة في العالم الحديث . وفوق هذا ، فان المشاكل الدولية المعلقة ، مثل الازمة القائمة في آسيا الجنوبية الشرقية وازمة نزع السلاح ، ستزيد فيما يبدو فرصة تسويتها بتحقيق عالمية عضوية الامم المتحدة . واني آمل ان تقاس الصعوبات السياسية التي تعترض ، فيما يبدو ، تحقيق هذا الهدف ، بالمزايا الطويلة الاجل المترتبة على تحقيق العالمية .

١٦٢ — واعتقد انه بات من الضروري ان اذكر ان عالمية العضوية وان تكن امرا مستصوبا الى اقصى حد ، فان لهذا المفهوم ، شأن جميع المفاهيم ، حدودا ينبغي الوقوف عندها . ان العالمية في ذاتها ليست مذكورة في الميثاق ، رغم ان بعض الاقتراحات قدمت بهذا المعنى في سان فرانسيسكو ولم تعتمد ، والميثاق نفسه يفرض الحدود على عضوية الامم المتحدة . فلا يكفي ، بموجب المادة ٤ من الميثاق ، ان تكون الدولة محبة للسلم ، بل يجب ايضا ان تكون قادرة ، في رأي المنظمة ، على تنفيذ المسئوليات الواردة في الميثاق ، وراغبة في ذلك .

١٦٣ — واني اذ ابدي هذه الملاحظة انما افكر في امر تلك الدول التي يشار اليها باسم " الدول الصغيرة جدا " ، اي الكيانات الصغيرة الى حد استثنائي من حيث المساحة والسكان والموارد البشرية والاقتصادية ، والتي اخذت تنضم الآن الى عداد الدول المستقلة . مثال ذلك اقليم ناورو المشمول بالوصاية والذي ينتظر ان ينال الاستقلال في القريب العاجل . ان مساحته ٨ر٢٥ ميل مربع ، وسكانه الاهليين يبلغ عددهم حوالي ٣٠٠٠ نسمة . اما جزيرة بيتكيرن ، فان مساحتها لا تتجاوز ميلا مربعا واحدا وثلاثة ارباع ميل ، وعدد سكانها ثمانية وثمانون نسمة .

١٦٤ — ولا شك ان نيل اصغر الاقاليم للاستقلال امر مشروع كل المشروعية ، حيث انه انما يمارس حقه في تقرير المصير ، نتيجة للتطبيق الفعال لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . الا انه يبدو من المستصوب ، مع ذلك ، ان نميز بين الحق في الاستقلال ومسألة العضوية التامة في الامم المتحدة . ان هذه العضوية قد تفرض ، من ناحية ، اعباء اثقل من اللازم على " الدول الصغيرة جدا " وقد تؤدي ، من الناحية الاخرى ، الى اضعاف الامم المتحدة نفسها .

١٦٥ — ولعل الاوان قد آن لاضطلاع الهيئات المختصة بدراسة وافية شاملة للمعايير التي يؤخذ بها في عضوية الامم المتحدة ، بغية رسم الحدود اللازمة للعضوية التامة مع تعيين اشكال اخرى للانتساب يمكن ان تعود بالفائدة على " الدول الصغيرة جدا " والامم المتحدة معا . واني ادرك

Digitized by UNOG Library

تمام الادراك ان اى اقتراح من هذا النوع سيكون مثار صعوبات سياسية كبيرة ؛ الا انه اذا تسنى الاخذ به بنجاح ، كان ذلك في مصلحة الامم المتحدة و " الدول الصغيرة جدا " نفسها . وهنالك حالة سابقة او حالتان ادركت فيهما الدولة المعنية ان مصلحتها ، في الوقت الحاضر على الاقل ، تتمثل في الاكتفاء بعضوية بعض الوكالات المتخصصة لكي تفيد افادة تامة من موارد مؤسسات الامم المتحدة في النهوض بانمائها الاقتصادى والاجتماعي ، دون ان تضطر الى الاضطلاع بالمسئوليات الثقيلة ، المالية وغير المالية ، المترتبة على عضوية الامم المتحدة . ولقد كان على عصبة الامم ان تواجه القضية نفسها فيما يتعلق بعضوية دول اوروبية معينة كان يشار اليها يومئذ باسم الدول " القزمة " . ورغم ان عصبة الامم لم تتمكن من وضع معايير دقيقة ، فقد وفقت على مر الزمن ، في منع دخول الدول " القزمة " .

١٦٦ — وكما ذكرت آنفا ، فان تقرير المعايير للعضوية الكاملة ينبغي ان يقترن بتحديد اشكال اخرى لانتساب " الدول الصغيرة جدا " التي لا تكون اهلا للعضوية التامة . ان هذه الدول يحق لها ، بوصفها اعضاء في المجتمع الدولي ، ان تتوقع ضمان امنها وسلامتها الاقليمية ، وان تشارك مشاركة كاملة في الحصول على المساعدات الدولية المقدمة في سبيل الانماء الاقتصادى والاجتماعي . وهنالك ، حتى بدون تعديل الميثاق ، اشكال مختلفة للانتساب ، عدا العضوية الكاملة ، مثال ذلك الانضمام الى محكمة العدل الدولية واكتساب عضوية لجان الامم المتحدة الاقتصادية الاقليمية . كما ان عضوية الوكالات المتخصصة تتيح الفرصة كذلك للانتفاع من فوائد برنامج الامم المتحدة الانمائي والحصول على الدعوات لحضور مؤتمرات الامم المتحدة . وبالاضافة الى الاشتراك وفقا للاسس السالفة ، ينبغي ان يسمح لـ" الدول الصغيرة جدا " كذلك بانشاء بعثات للمراقبين الدائمين في مقر الامم المتحدة وفي مكتب الامم المتحدة الاوروبي في جنيف ، اذا شاءت ، كما هو حاصل فعلا في حالة او حالتين . ومن شأن مثل هذه التدابير السماح " للدول الصغيرة جدا " بالاستفادة الكاملة من المزايا التي تتيحها مؤسسات الامم المتحدة دون ارهاق مواردها وطاقاتها بالاضطلاع بالاعباء الكاملة لعضوية الامم المتحدة التي لا تسمح لها مواردها البشرية والاقتصادية بالاضطلاع بها .

١٦٧ — ان هذا الاقتراح الاخير بمنح مركز المراقبين لـ" الدول الصغيرة جدا " يذكّر ، بصورة طبيعية ، بمسألة مركز المراقبين بصفة عامة . فرغم ان مسألة المراقبين من الدول غير الاعضاء قد اثارها المستر تريفغفي لي في تقرير عن البعثات الدائمة كان قد قدمه الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة ، ورغم اني اشرت اليها سنوات عديدة في مقدمة تقاريرى السنوية ، فان هذا النظام يقوم على العمل المستقر وحده ، ولم يوضع على اى اساس قانوني وطيد بمناقشة الجمعية العامة له واتخاذها قرارا بشأنه .

١٦٨ — وقد اعربت في مقدمة تقريرى السنوى الاخير ، وكما في السنوات السابقة ، عن شعورى القوى بوجوب تشجيع جميع البلدان الراغبة في متابعة عمل المنظمة عن كثب على القيام بذلك

Digitized by UNOG Library

عن طريق الاحتفاظ بمراقبين لها بمقر الامم المتحدة ، وفي جنيف ، وفي اللجان الاقتصادية الاقليمية ، ووجوب تمكينها من ذلك . ان هذه البلدان ستتعرض بذلك لأثر عمل المنظمة وللتيارات والتيارات المضادة للآراء السائدة فيها ، بالاضافة الى كسب فرصة الاسهام في هذا التبادل . الا اني اوضحت كذلك اني رأيت نفسي ملزما باتباع التقليد المرعي ، الذى لا يقوم كما ذكرت آنفا على اساس قانوني وطيد ، والذى يقضي بتمكين حكومات معينة فقط من الاحتفاظ بالمراقبين . واني اود ان اكرر الاقتراح الذى ابديته في العام الماضي والداعي الى قيام الجمعية العامة باياء هذه المسألة المزيد من الدرس ، بحيث يعطى الامين العام توجيها واضحا بشان السياسة التي يجب اتباعها في المستقبل . واني واثق انه اذا تسنى للجمعية العامة دراسة المسائل التي ينطوى عليها الامر ، وقد يكون ذلك بناء على مبادرة من احدى الدول الاعضاء ، فانه سيصبح في الامكان انشاء مركز المراقب بصفة رسمية وتقرير القواعد القانونية التي تسمح لغير الاعضاء بمتابعة البنود التي تهمهم في الامم المتحدة .

١٦٦ — لقد حاولت جهدى ، في الملاحظات السابقة ، ان اقوم ، بكل ما املك من الصراحة والموضوعية ، بلفت نظر المنظمة الى المشاكل الجدية التي يتعين عليها معالجتها اذا اريد صيانة فعالية الامم المتحدة وتحسينها . وليست هذه اول مرة في تاريخ الامم المتحدة التي تواجه فيها المنظمة " ازمة " ثقة ، واني على يقين من انها لن تكون الاخيرة . وفي الوقت نفسه ، فان هذه " الازمة " هي في ذاتها دليل على الآمال العظام التي صارت تعلقها الدول الاعضاء على المنظمة ، وعلى ايمانها بأن هذه المشاكل الجدية يمكن ان تحل وينبغي ان تحل بالجهود المتسمة بالحزم والتصميم ، وبروح التعاون من جانب حكومات الدول الاعضاء . ان الامم المتحدة اداة للدبلوماسية المتعددة الاطراف لها بعض المزايا الخاصة عند معالجة المشاكل التي تنطوى على التوفيق بين مصالح عدة دول اعضاء وتحقيق الوئام بينها . وتتوقف فائدتها ، شأن جميع الادوات ، على مدى مهارة وجلد اولئك الذين تسنح لهم الفرصة او تنشأ لديهم الحاجة الى استخدامها . واني آمل ان تستخدم هذه الاداة استخداما افضل في الشهور القادمة ، وبذلك يتهيأ جو من الثقة ، الثقة في قدرة المنظمة على الصمود للعواصف ، وعلى بناء جسور المصالحة ، واعادة خطوط الاتصال المقاطعة ، واثبات قدرتها مرة اخرى على تعزيز السلم والتقدم .

توقيع

او ثانت
الامين العام

١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول
على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم ٠
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :

الامم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف ٠

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

طبع في الامم المتحدة

الثمن : خمسون سنتا امريكيا
(او مايعادلها من النقود الاخرى)

٦٨-١١٦٨٣-٧٦٠
تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨

Litho in U.N.

Price: $U.S. 0.50 (or equivalent in other currencies)

11683-November 1968-760

Introduction to the Annual Report of the Secretary-General on the Work of the Organization, 16 June 1966—15 June 1967
General Assembly Official Records: Twenty-second Session, Supplement No. 1A (A/6701/Add.1)

Digitized by UNOG Library